في ظلال الواي ٢

قيس عبد الكريم (ابو ليلى)　　　　فهـد سليمان

*عضوا المجلس المركزي في منظمة التحرير الفلسطينية

*عضوا المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

في ظلال الـــواي ٢

الكتاب: في ظلال «الواي ٢»
الكاتب: المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين
الطبعة الأولى : تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٩

الناشر: شركة التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر
✉ : ٦٠٤٧ / ١٤ بيروت
✆ : ٣٠٥٥٩٦

التنضيد الالكتروني
دار الشجرة للخدمات الطباعية
دمشق - ✆ : ٦٣٢٠٧٧٥
ص.ب : ٣١٦٩١

التصميم والاخراج الفني: منال وليد غنيم
تصميم الغلاف الخارجي: عزالدين إبراهيم

هذا الكتاب ...

يحمل هذا الكتاب ما يبدو في ظاهره متناقضاً:

* نص اتفاق شرم الشيخ (٩٩/٩/٤) أو ما اتفق على تسميته باتفاق «الواي ٢» مع قراءة سياسية له توضح انه ليس مجرد تعديل لاتفاق سابق بل هو في حقيقته اتفاق جديد له انعكاساته المفترضة على مجرى المفاوضات اللاحقة.

* نص البيان المشترك الصادر عن حوار وفد الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين مع وفد حركة فتح والسلطة الفلسطينية في القاهرة (٢٢ ـ ٩٩/٨/٢٣) ومقالة مطولة بعنوان: «كيف نواجه استحقاقات مفاوضات الحل النهائي بصف وطني موحد».

السؤال... كيف ننظر إلى دعوة الحوار الوطني وصولاً إلى استعادة الصف الوطني الفلسطيني بينما السلطة الفلسطينية تواصل تنازلاتها وتوقع اتفاقات جديدة لا تقل خطورة عن سابقاتها.

ان وظيفة هذا الكتاب أن يعالج هذا السؤال وان يقدم رؤية مسؤولة لمستجدات الوضع الفلسطيني عشية مفاوضات الحل النهائي التي ظللتها اتفاقية الواي ٢ بمخاطرها المسبقة.

مذكرة شرم الشيخ
أكثر من مجرد تعديل لاتفاق سابق
[قراءة سياسية في اتفاق الواي٢]

(١)

ليل ٤ إلى ٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٩٩ تم التوقيع على اتفاق جديد بعنوان «مذكرة حول الجدول الزمني لتطبيق القضايا العالقة في الاتفاقات الموقعة واستئناف مفاوضات الوضع الدائم» بين الحكومة الإسرائيلية ممثلة برئيسها أيهود باراك ومنظمة التحرير الفلسطينية ممثلة برئيس لجنتها التنفيذية ياسر عرفات وبشهادة الرئيس مبارك عن مصر والملك عبد الله عن الأردن ووزيرة الخارجية أولبرايت عن الولايات المتحدة.

أما المفاوضات حول هذه المذكرة ـــ مذكرة شرم الشيخ ـــ التي باتت أيضاً تعرف باتفاق واي ريفر ٢ فقد بدأت مع تشكيل الحكومة الإسرائيلية الجديدة في مطلع شهر ٩٩/٧ وبناء على إلحاحها بإجراء تعديلات على مذكرة واي ريفر[١] معلقة التنفيذ منذ ٢٠ /٩٨/١٢ على يد حكومة نتنياهو. واستجاب الطرف الفلسطيني للطلب الإسرائيلي بإعادة التفاوض، ورغم أنه كان مسبوقاً بنمط الأفكار «التعديلية» المطروحة اسرائيلياً، أشاع أنه يجري مفاوضات على آلية تنفيذ اتفاق واي ريفر وليس مضمونه وجدوله الزمني ـــ والأهم ـــ إعادة تحديد صلته بمفاوضات الوضع الدائم وصولا إلى مضمونها.

وسيتضح بيسر لدى معاينة الاتفاق الجديد، أن ما تمخضت عنه هذه

---

(١) وقعت مذكرة واي ريفر في ٩٨/١٠/٢٣. ولم ينفذ منها سوى التالي بتاريخ ٩٨/١١/٢٠: ١ـ المرحلة الأولى من إعادة الإنتشار شملت محيط جنين ونابلس وطولكرم وقوامها نقل ٢٪ من منطقة جـ إلى ب و٧,١ ٪ من منطقة ب إلى أ. ٢ـ إطلاق سراح ٢٥٠ معتقلاً بينهم ١٥٠ من سجناء الحق العام وفقط ١٠٠ معتقل سياسي. ٣ـ التوقيع على بروتوكول تشغيل مطار غزة حيث تم ذلك بالفعل في ٩٨/١١/٢٤.

المفاوضات يتجاوز حدود التعديلات المتعلقة بآليات التنفيذ لبنود ما، جدولة ونقلاً وتعديلاً.. ليطول قضايا رئيسية لم ترد أصلاً في اتفاق واي ريفر، أو وردت فيه، لكنها تتجاوزها وضوحاً وتحديداً لجهة الاقتراب خطوة وأحياناً أكثر من وجهة النظر الإسرائيلية. وكما أتى بروتوكول الخليل ليترجم على نحو تراجعي اتفاق أوسلو ٢، ومذكرة واي ريفر لتطبق تنازلياً مذكرة روس في بروتوكول الخليل، تندرج مذكرة شرم الشيخ، بدورها، في سياق مشابه بعلاقاتها مع الاتفاق الذي تتكئ إليه، أي واي ريفر.

وإذا وضعنا جانباً أن تهرب اسرائيل من استحقاقات التسوية بجانب ما تمليه عليها من التزامات هو عنصر سلبي بحد ذاته، فمن خلاله تراكم اسرائيل الوقائع وبالذات الأمر الواقع التهويدي والاستيطاني على الأرض الفلسطينية المحتلة [1]، فإنه يتضح بالمقارنة، أن الجديد الذي أدخله واي ريفر ٢ يقربنا من مقترحات وأفكار باراك التي تنطوي على مخاطر إضافية على الحقوق الوطنية الفلسطينية لم تكن واردة بنفس المستوى في واي ريفر ١، الأمر الذي يرتب على الحركة الفلسطينية عموماً بذل جهود مضاعفة لمحاصرة هذه المخاطر وصدها، فهي أو معظمها ليست حتمية الوقوع فماذا عن أفكار باراك ومقترحاته؟

---

(١) هذا العنصر السلبي هو من سمات الوضع الفلسطيني التي لا تنطبق بنفس الدرجة على الأوضاع العربية الأخرى المعنية بعملية التسوية السياسية، الأمر الذي يتضح بقضايا عديدة وبخاصة في موضوع الاستيطان: ضمن معطيات أعدتها حركة السلام الآن بحسب ما نقلته جريدة هآرتس في ٩٩/٨/٢٧ اتضح أنه منذ التوقيع على اتفاق واي ريفر (أي خلال ١٠ شهور) تم إقامة ٤٠ موقعاً في الضفة الغربية يسيطر عليها المستوطنون بحجة «توسيع الأحياء» وثمة ١٤ موقعاً تم اقامتها بعد انتخابات الكنيست الأخيرة (أي خلال ٣ أشهر). وحسب هذه المعطيات تقع ٦ من هذه المواقع على بعد أكثر من ٢ كم من المستوطنة القائمة، و١٨ على بعد كم واحد من المستوطنة القائمة.

(2)

إن أفكار باراك «التعديلية» لاتفاق واي ريفر تعود إلى موقفه الرافض أصلاً لما يتيحه إتفاق أوسلو ٢ من سيطرة على مناطق الضفة الغربية يعتبرها واسعة قبل بدء مفاوضات الوضع الدائم بقضاياها الصعبة، مما يقوي الموقع التفاوضي الفلسطيني ويضعف تحكم الجانب الإسرائيلي بأقوى ورقة مساومة في اليد وهي الأراضي. لذلك اقترح باراك أثناء مناقشة اتفاق أوسلو ٢ عندما كان عضواً في وزارة رابين تقديم تاريخ مفاوضات التسوية الدائمة، أو إذا تعذر الأمر إطالة الفترة الزمنية لإعادة الانتشار حتى الانتهاء من مناقشة القضايا الأساسية للوضع الدائم، بحيث تطبق إعادة الانتشار عند التوصل إلى اتفاق حول هذه القضايا أو قبل ذلك بفترة وجيزة.

لم يُخفِ باراك رغم تأكيداته الدائمة على الاعتراف باتفاق واي ريفر وإبداء الاستعداد لتطبيقه، لم يُخفِ وتحديداً بعد فوزه في انتخابات رئاسة الحكومة والكنيست توجهه لتعديل هذا الاتفاق في مضمونه وجدوله الزمني وإعادة توحيد علاقته بمفاوضات الوضع الدائم. لذلك «هدد» باراك في أكثر من مناسبة بتطبيق واي ريفر بحدافيره في معرض دفع الأمور نحو أحد خيارين: إما إعادة التفاوض على قاعدة التعديل، أو فتح الباب أمام إمكانية التذرع بمئة سبب وسبب للمماطلة والتسويف وصولاً إلى تعطيل تنفيذ البنود الرئيسية في الاتفاق التي تهم الجانب الفلسطيني (إعادة الانتشار، الإفراج عن المعتقلين، المعبر الآمن...).

على هذه الخلفية طرح باراك ضرورة تجاوز جزء هام من إعادة الانتشار بدعوى عدم عرقلة «الثمن السياسي» المترتب عليها (أي التفاعلات السياسية السلبية المتوقعة مع المستوطنين واليمين المتطرف..)

الجهود المبذولة لإحراز التسوية الدائمة. وعليه ينبغي الدخول الفوري في مفاوضات الوضع الدائم من أجل التوصل إلى اتفاقية إطار «إعلان مبادئ» حول التسوية الدائمة، وعندما يتم التوصل إلى هذه الاتفاقية ينفذ الجزء الأخير من إعادة الانتشار المحددة في واي ريفر. وعليه أيضاً يرحل تنفيذ النبضة الثالثة من إعادة الانتشار المحددة في اتفاق أوسلو ٢ من المرحلة الانتقالية إلى التسوية الدائمة.. وبالمقابل يجري التعهد بتنفيذ جزء كبير من اتفاق واي ريفر خارج نطاق إعادة الانتشار: المعبرين الآمنين، الإفراج عن أسرى، الشروع في إقامة ميناء عميق في غزة وتسهيلات اقتصادية مختلفة. هذا إلى جانب الوعد أن تجري عمليات إعادة انتشار «نوعية» تضمن مزيداً من التواصل الجغرافي بين المناطق أ و ب وفيها بدلاً من إبقائها مفتتة. إن القراءة المدققة لإتفاق واي ريفر ٢ على يد مذكرة شرم الشيخ تبين بوضوح المسافة التي قطعتها مذكرة واي الأصلية نحو الاقتراب وأحياناً التقاطع في عدد من القضايا الرئيسية مع الأفكار والمقترحات الإسرائيلية.

(3)

ينص الاتفاق المرحلي «أوسلو٢» في ديباجته على أن الحل الدائم يقوم على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ بينما تفتقد المرحلة الانتقالية إلى مرجعية قرارات الشرعية الدولية، كما ينص على جدول أعمال لمفاوضات الوضع الدائم بعناوين محددة لا يُدرج فيه قضايا مؤجلة من الفترة الانتقالية باعتبار أن الاتفاق الانتقالي سيحل جميع هذه القضايا.

وبهذا المعنى بالإمكان الكلام مبدئياً عن استقلال مفاوضات الوضع الدائم عن مفاوضات المرحلة الانتقالية رغم انتسابهما إلى نفس الإطار السياسي التفاوضي. وهذه نقطة قوة للجانب الفلسطيني بإمكانه البناء عليها من أجل تقريب مفاوضات الوضع الدائم من شروط المفاوضات الشاملة بالارتكاز إلى قرارات الشرعية الدولية، وبالتالي إبعادها عن مفاوضات الخطوة خطوة التجزيئية التي سادت الفترة الانتقالية.

غير أنه من الناحية الواقعية فإن ما يحدد استقلال أو بدرجة استقلال مفاوضات الوضع الدائم عن المرحلة الانتقالية هو الوضع القائم بالفعل ميدانياً وسياسياً قبل الانتقال إلى هذه المفاوضات، هذا الوضع الذي ينحكم بدوره بثلاثة عوامل واعتبارات رئيسية:

١ـ الحالة الفلسطينية السائدة ومن ضمن ما يحددها ــ إلى جانب قضايا أخرى ــ حجم المكاسب المحققة أثناء المرحلة الانتقالية.

٢ـ الإطار المبدئي ـ المفاهيمي الذي تتحرك من خلاله مفاوضات الوضع الدائم الذي تم تحديده في اتفاق ١٣/ ٩/ ٩٣ وصولاً إلى أوسلو٢ «٢٨/ ٩/ ٩٥» وما تلاه.

٣- مدى استقلال قضايا الوضع الدائم الفعلي عن قضايا المرحلة الانتقالية وعدم تداخلها معها، وإلى أي مدى تكون مثقلة بقضايا مُرحّلة - عملياً - إليها، لا بل إلى أي مدى تحافظ قضايا الوضع الدائم على مضمونها المحدد عند انطلاق المفاوضات.

هذا بالطبع ما يدركه الجانب الإسرائيلي الذي انطلق في تعاطيه مع تناول اتفاق إعلان المبادئ «أوسلو١» والاتفاق الانتقالي «أوسلو٢» لمفاوضات الوضع الدائم بشكل مختصر وعملياً بالحدود المشار إليها التي تفتح على إمكانية استقلالها عن المرحلة الانتقالية. الجانب الإسرائيلي انطلق إذاً من قدرته على تجيير العوامل والاعتبارات الثلاثة المذكورة لصالحه ولتدعيم موقفه انطلاقاً من رجحان ميزان القوى لصالحه.

وهذا بالفعل ما حاولته إسرائيل ونجحت فيه من خلال بروتوكول الخليل، ولاحقاً في اتفاق واي ريفر الذي حقق بالتحديد إنجازين هامين دعماً للموقف الإسرائيلي:

١- تقليص استحقاقات المرحلة الانتقالية المترتبة على إسرائيل، حيث فرض - من بين أمور أخرى - مساحة إعادة انتشار لم تتجاوز الـ ١٣٪ مما يحفظ بعد التطبيق لمنطقة «جـ» على اتساع مساحتها «٦٠٪».

٢- أقر فوراً إطلاق مفاوضات الوضع الدائم بحيث تتوازى مع المفاوضات حول القضايا العالقة من المرحلة الانتقالية فتتحول عملياً إلى أجندة الوضع الدائم وتتداخل معها، الأمر الذي يختلف عما ورد في بروتوكول الخليل الذي حدد: «ستستأنف مفاوضات الوضع النهائي في مدة لا تتجاوز شهرين من تنفيذ بروتوكول الخليل «مذكرة للسجل، الفقرة ٤».

إن ما حققه اتفاق واي ريفر في هذا المضمار لا يلغي عدم تطبيق معظم بنوده واقع تحوله إلى إطار تدور تحت سقفه المفاوضات اللاحقة التي رست على اتفاق شرم الشيخ بعد أن خفضت هذا السقف. وإن سجل اتفاق واي ريفر نهاية المرحلة الانتقالية بأقل ما يمكن من استحقاقات على

إسرائيل وأقصى ما يمكن من التزامات على الفلسطينيين، هذا إلى جانب المساس بوضوح واستقلالية عناوين جدول أعمال مفاوضات الوضع الدائم، فإن اتفاق شرم الشيخ، مع تأكيد كل هذا وتعميقه، هو اتفاق العبور السلس إلى مفاوضات الوضع الدائم بشروط تقربها أكثر من التصور الإسرائيلي.

إن مبنى اتفاق شرم الشيخ يقوم على المفهوم التالي: إضعاف استقلال مفاوضات الوضع الدائم عن المرحلة الانتقالية إلى أبعد حدود، ولذلك لا يكفي تقليص المكاسب الفلسطينية المحققة في المرحلة الانتقالية إضعافاً لنقطة الارتكاز التي يتقدم منها الفلسطينيون إلى مفاوضات الوضع الدائم، بل أيضاً توفير شروط هذا الانتقال بدون انعطافات حادة، فتصبح مفاوضات الوضع الدائم، امتداداً لما سبقها، وكأنها تمضي في استكمال محطاتها، ويسود منطق مفاوضات المرحلة الانتقالية منطق مفاوضات الوضع الدائم ويحل مكانه. هذا ما يمكن تلمسه بيسر من خلال مراجعة مختلف عناوين مذكرة شرم الشيخ «بما في ذلك تلك المتصلة بالقضايا الانتقالية» وليس فقط ما يتعلق بمفاوضات الوضع الدائم، وإن تميزّ هذا الجانب بترجمة صارخة الوضوح لهذا المفهوم.

(4)

في حين تطرق اتفاق واي ريفر بشكل عام إلى مفاوضات الوضع الدائم وبحدود التأكيد على استئنافها الفوري بوتيرة سريعة ومن دون انقطاع... وصولاً إلى اتفاق بحلول ٩٩/٥/٤ (عملاً بالتاريخ المحدد في أوسلو ٢)، يتناول اتفاق شرم الشيخ (كعنوان أول) هذه المفاوضات ضمن آلية واضحة المعالم تتخطى كل ما سبق طرحه بهذا الخصوص.

لقد حدد اتفاق شرم الشيخ جدولاً زمنياً لمفاوضات الوضع الدائم بمختلف محطاتها: تستأنف بما لا يتعدى ٩٩/٩/١٣، وتنجز اتفاقية إطار حول كل مسائل مفاوضات الوضع الدائم خلال خمسة شهور (٢٠٠٠/٢/١٣)، ويتم التوصل إلى اتفاق شامل حول كل مسائل مفاوضات الوضع الدائم خلال سنة (أي في ٢٠٠٠/٩/١٣). وبغض النظر عن مدى الالتزام بالسقوف الزمنية المحددة، حيث ستنشأ حتماً مبررات أو ظروف تؤدي إلى تحريكها، فإن أهمية الموضوع من منظور إسرائيل، تكمن في أن هذه الإحداثية الزمنية لمفاوضات الوضع الدائم باتت في الاتفاق هي المحور الذي تنسب إليه قضايا المفاوضات وموضوعاتها، فقد دُمج تنفيذ قضايا المرحلة الانتقالية والتفاوض على الجوانب العالقة أو المتبقية بالمفاوضات حول التسوية الدائمة.

ومن بين نتائج إقرار الجدول الزمني لمفاوضات الوضع الدائم أنه مدد رسمياً للمرحلة الانتقالية وبتوافق الطرفين معاً، وليس بالأمر الواقع الذي يمكن نقضه أو التراجع عنه. والمعروف أن ضغوطاً أميركية وإسرائيلية قد مورست أثناء انعقاد المجلس المركزي (٢٧ ـ ٩٩/٤/٢٩) من أجل أن يتم التبني الفلسطيني الرسمي لتمديد المرحلة الانتقالية من

جانب واحد. ولم تنجح هذه الضغوط فأسقط المجلس المركزي في بيانه الختامي الإعلان عن التمديد الرسمي للمرحلة الانتقالية.. وجاءت مذكرة شرم الشيخ لتثبت ما لم يُجزه المجلس المركزي: الموافقة الفلسطينية الرسمية على تمديد المرحلة الانتقالية وتمديد سريان مفعول الاتفاقات التي تنظمها من خلال التمديد لمفاوضات الوضع النهائي وإلى أن يتم الاتفاق على تسوية دائمة أو إطار تفاوضي آخر.

وفي امتداد هذا الالتزام يقع امتناع الجانب الفلسطيني عن إعلان سيادة دولة فلسطين على أراضيها المحتلة بعدوان عام ٦٧ حتى تنتهي مفاوضات الوضع الدائم مع حكومة إسرائيل انسجاماً مع المادة العاشرة [(١)] في مذكرة شرم الشيخ التي تستعيد العنوان الخامس حول الإجراءات أحادية الجانب من اتفاق واي ريفر[(٢)]، مع التأكيد أن هذه المادة لا تنطوي على أي التزام بوقف الأعمال الاستيطانية والتغييرات التي تجريها إسرائيل في

---

(١) «إقراراً منهما بخلق أجواء إيجابية للمفاوضات سيمتنع الجانبان عن إتخاذ خطوات من شأنها تغيير وضع الضفة الغربية وقطاع غزة إستناداً إلى الإتفاق الإنتقالي (أي أوسلو ٢).

(٢) مع الفارق الرئيسي التالي: أثناء مفاوضات واي بلانتيشن رفض الرئيس الفلسطيني الإلتزام بعدم إعلان الدولة والسيادة، وأدلى بعدد من المواقف الواضحة بهذا الخصوص بعد التوقيع على مذكرة واي أكد فيها التمسك بهذا الإعلان.

والمعروف أن هذه التصريحات شكلت إحدى القضايا التي تذرعت بها حكومة نتنياهو في حينها، فأعلنت (في ٩٨/١٢/١) عن عزمها تعليق استكمال إعادة الإنتشار بانتظار تلبية السلطة لعدد من الشروط من بينها الكف عن إطلاق التصريحات بإعلان الدولة في ٩٩/٥/٤ أياً تكن نتيجة مفاوضات الوضع الدائم.

أما بعد شرم الشيخ فقد صدرت تصريحات ومواقف عن بعض المسؤولين في السلطة الفلسطينية «بما في ذلك كبير المفاوضين» حول التعهد بعدم إعلان الدولة وممارسة حق السيادة حتى تنتهي المفاوضات حول الوضع الدائم، باعتبار ذلك جزءاً من التفاهم الذي تم التوصل إليه في الإتفاق المذكور.

مدينة القدس وعمليات السيطرة على الأراضي وتشييد بنية تحتية لدعم تواجدها في المناطق الفلسطينية التي تزمع الاحتفاظ بها في ظل التسوية الدائمة. ولا تخرج رسالة التأكيدات الأميركية (وبعكس الرسالة الأوروبية) عن هذا الإطار[1].

لقد نجحت إسرائيل في دمج قضايا المرحلة الانتقالية بمفاوضات الوضع الدائم والتمديد الرسمي للانتقالية واتفاقاتها إلى أن يتم التوصل إلى تسوية دائمة (أو الاتفاق على إطار تفاوضي آخر) وامتناع الجانب الفلسطيني عن اعلان الدولة والسيادة بعد أن أعاد اتفاق شرم الشيخ صياغة الجدول الزمني للمفاوضات بإبطال الإمكانية الكامنة في ٤/ ٥/ ٢٠٠٠ لإعلان سيادة الدولة، مما يبقي الجانب الفلسطيني أسير التقدم وفق المسار المحدد له.

ويبقى النجاح الإسرائيلي الأكبر في تمكنه من فرض القبول «باتفاق إطار» حول كل مسائل الوضع النهائي خلال خمسة أشهر من استئناف مفاوضات الوضع النهائي (المادة ١/ جـ)، كمحطة مفصلية في الجدول الزمني لمفاوضات التسوية الدائمة.

---

(١) الفقرة الثالثة من رسالة التأكيدات الأميركية تتعرض لموضوع المادة العاشرة بشكل مبدئي وعام دونما ربط بموضوعة بعينها. أما موضوع الإستيطان (...«إن الولايات المتحدة تعلم إلى أي مدى كان النشاط الإستيطاني مدمراً للسلام الفلسطيني ـ الإسرائيلي»)، فقد تم تناوله في الفقرة الرابعة من الرسالة بمعزل عن الفقرة الثالثة آنفة الذكر.

وبالمقابل تناولت رسالة التأكيدات الأوروبية هذا الموضوع بشكل مغاير ربطت فيه بين المادة العاشرة من مذكرة شرم الشيخ والأنشطة الإستيطانية حيث ورد في الفقرة الثالثة من هذه الرسالة ما يلي: «يجدد الإتحاد الأوروبي دعوته لكلا الطرفين إلى الإمتناع عن خطوات تحكم سلفاً على نتائج مفاوضات الحل الدائم وعن أي نشاط يخالف القانون الدولي بما يشمل جميع الأنشطة الإستيطانية وإلى محاربة التحريض والعنف».

(5)

إن تقسيم التسوية الدائمة إلى مرحلتين: اتفاق إطار «مبادئ» ومن ثم اتفاق شامل مفصل لم يرد في أي من الاتفاقات الفلسطينية ــ الإسرائيلية السابقة وخطورته تكمن في أنه يسلح إسرائيل بإمكانية فرض (أو الاقتراب من فرض) مرجعية أخرى للمفاوضات متراجعة عن مرجعية أوسلو على كل سلبياتها المعروفة.

فبحسب اتفاقات أوسلو إن للتسوية الدائمة ومفاوضاتها مرجعية تتمثل بالقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨. وعلى الملاحظات التي يمكن أن تبدى على مدى قطعية هذه المرجعية كأساس للمفاوضات [١] (انطلاقاً من الصيغة الواردة في اتفاق أوسلو)، إلا أنه لا خلاف على ولا لبس في أن الحل الدائم ينبغي ان يقوم على اساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨، الأمر الذي يفتح باستمرار على إمكانية الاقتراب من المفاوضات الشاملة أسوة بالمسارات الأخرى، ويتيح المجال لحركة أوسع للتحرر من إسار صيغة مفاوضات

---

(١) يأتي إتفاق إعلان المبادئ (أوسلو ١) والإتفاق المرحلي (أوسلو ٢) إلى ذكر مرجعية قرارات الشرعية الدولية في موضعين في الديباجة: مرة بصيغة «حل دائم يقوم على أساس قراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨» وأخرى بصيغة «المفاوضات بشأن الوضع الدائم ستؤدي إلى تطبيق قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨».

الصيغة الأولى «حل دائم على أساس..» أوضح بإشارتها إلى مرجعية قراري مجلس الأمن من الثانية «المفاوضات التي ستؤدي..» التي تعني أن نتيجة المفاوضات هي الترجمة للقرارين المذكورين. واللافت «سلباً» أن مذكرة شرم الشيخ تكتفي فقط (في المادة ١ / ب) بالإشارة إلى الصيغة الثانية وتسقط تماماً الصيغة الأولى التي تتكلم عن «حل دائم على أساس ٢٤٢ و ٣٣٨».

المرحلة الانتقالية لأوسلو التي خضعت حتى الآن لقاعدة الاتفاق هو ما يتم التوصل إليه بين الطرفين المتفاوضين (إذن محكوم بالضرورة بنسبة القوى القائمة بينهما) وليس ما تنص عليه قرارات الشرعية الدولية.

إن ما تسعى إليه إسرائيل من خلال اتفاق إطار الحل الدائم هو (على طريق استبعادها) تبهيت قرارات الشرعية الدولية الوارد ذكرها في اتفاق أوسلو ٢ وبالتالي قطع الطريق أمام إمكانية تعزيزها بقرارات أخرى [١] واضحة بمضمونها المستجيب للحقوق الوطنية الفلسطينية باعتبار أن القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ على أهمية ما يتضمنانه حول الانسحاب من الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة بعدوان ٦٧ لا يعالجان القضية الفلسطينية من كل جوانبها بما في ذلك عدم تطرقهما إلى حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وعودة اللاجئين...

إن هذا المسعى لتحويل اتفاق إطار الحل الدائم إلى مرجعية للمفاوضات لا يرمي فقط إلى صياغة بنية تفاوضية أخرى (اتفاق إطار ثم اتفاق حل تفصيلي) يخفض سقف المطالب الفلسطينية، بل إلى إعادة تعريف للحل الدائم الذي يمكن أن يتحول إلى حل مرحلي مديد (يستغرق عقداً أو اثنين) ثم حل دائم بعد ذلك، وإلى إعادة تعريف بالقضايا المطروحة وبالتالي إلى تغيير مضمونها، وهذا ما ينطبق على قضية اللاجئين والمعابر والقدس وغيرها [٢]. فالجدول الزمني الشامل لتطبيق

---

(١) **مثلاً: قراري مجلس الأمن ٢٥٢ (لعام ٦٧) و ٤٧٨ (لعام ٨٠) بخصوص إبطال ضم القدس العربية. قرار مجلس الأمن ٤٦٥ (لعام ٨٠) بتفكيك البنية الإستيطانية. قرار مجلس الأمن ٢٣٧ (لعام ٦٧) بالعودة الفورية للنازحين. قرار الجمعية العمومية ١٩٤ (لعام ٤٨) الذي يكفل حق العودة...**

(٢) **في موضوع اللاجئين تنطلق اسرائيل من مقولة أنه من غير الممكن أن يكون للصراع مع الفلسطينيين حل حقيقي وقابل للبقاء دون إنهاء مشكلة اللاجئين من كل جوانبها من خلال حل مختبر بالتطبيق وليس بالصيغة المكتوبة فقط. وبما أن**

الاتفاق حول الوضع الدائم هو الفترة التي ستلزم لإنجاز هدف حل هذه القضايا، وهذه الفترة طويلة بالضرورة من وجهة نظر إسرائيل، الأمر الذي يعني التوصل إلى اتفاق (إطار أو مبادئ أولاً، ومن ثم تفصيلي لاحقاً) ينطوي على ترحيل قضايا وطنية جوهرية تكون مؤجلة البت نظرياً لكنها محسومة لصالح إسرائيل من الزاوية العملية وبمفاعيل الأمر الواقع التراكمية، مما يجعل طرحها اللاحق والتفاوض حولها يصطدم بصعوبات جمة بفعل التقادم الخ..

لهذه الاعتبارات وغيرها دفعت إسرائيل نحو صيغة مفاوضات المرحلتين (كما نص اتفاق شرم الشيخ) وصيغة الحل الدائم على مرحلتين (كما تفصح أحياناً إسرائيل) القائم على «اتفاقيات انتقالية طويلة المدى حول بعض القضايا الحساسة»، (بحسب تعبير باراك) تعقبها التسوية الدائمة.

إن هذا لا يعني أن ما تخطط له الحكومة الإسرائيلية سيشق طريقه بيسر، بل سيواجه، على العكس تماماً، مشكلات معقدة وسيؤدي إلى

العودة (بالمعنى السياسي وبموجب قرارات الشرعية الدولية كجزء من الحقوق الوطنية المكتسبة) ممنوعة تصبح قضية السيادة على المعابر الحدودية بين الأراضي الفلسطينية من جهة ومصر والأردن من جهة أخرى محسومة لاسرائيل لمنع تدفق اللاجئين، إلى أن يختبر الحل بالتطبيق، أي زوال الدافع لدى اللاجئين بالسعي إلى اكتساب وممارسة حق العودة الذي لن يكون إلا بزوال الشخصية والهوية الوطنية الفلسطينية!.

في موضوع القدس، بما أن الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي يتقاطعان عند نقطة عدم القدرة على توقيع اتفاق يتم التنازل فيه عن السيادة في شرق القدس، ستبقى هذه القضية مفتوحة لعقد أو إثنين تواصل فيها اسرائيل السيطرة على المدينة بالأمر الواقع، وعليه يصبح المطلوب من وجهة نظر اسرائيلية البحث بحلول مؤقتة «ما يسمى بالحل المركب» تعنى بالجانب البلدي والإشراف على الأماكن المقدسة... مع ترحيل مسألة البت بالسيادة إلى المستقبل البعيد في إطار الحل الدائم.

مواجهات كبيرة تنطلق من رفض الشعب الفلسطيني الحاسم للحلول التصفوية المتنكرة بزي القضايا المفتوحة على مزيد من التفاوض والصراع... لكنه يعني بكل تأكيد ضرورة تجنب التعاطي التبسيطي المتعمد مع ما ورد بهذا الخصوص في مذكرة شرم الشيخ، فلن يجدي نفعاً مع الجانب الإسرائيلي محاولة اعتبار اتفاق الإطار اتفاق إعلان نوايا كما تحاول بعض الأوساط الفلسطينية تصوير الأمر، فالمذكرة تتكلم بوضوح عن اتفاق اطار ملزم للمسار التفاوضي اللاحق.

وفي الوقت نفسه لا تجوز المقارنة بين ما فرض على المفاوض الفلسطيني في موضوع اتفاق الإطار حسب ما ورد في مذكرة شرم الشيخ وسابقة ما جرى في المفاوضات المصرية الإسرائيلية [1] حيث الفارق هائل بين الحالتين، فإلى جانب عدم اعتراف اسرائيل بدولة فلسطين وبالتالي بحدودها (ما ينقل القضية المطروحة من انسحاب إلى حدود دولية، إلى أولاً تحديد ما هي الحدود) ما هو مطروح على جدول المفاوضات يتجاوز مسألة الانسحاب والترتيبات الأمنية والعلاقات الثنائية بكافة جوانبها، ويشمل مجموعة من القضايا الجوهرية المصنفة كيانية لدى الجانبين (القدس، اللاجئون، المستوطنات) هذا فضلاً عن عدم جواز استحضار النموذج التفاوضي المصري من زاوية ميزان القوى السائد في كلا الحالتين.

إن الوضع الذي سيواجهه المفاوض الفلسطيني بعد شرم الشيخ، أي

---

(١) إتفاق الإطار في أيلول/سبتمبر ٧٨ (اتفاق كمب ديفيد) أقر أولاً بحقوق مصر وحدودها الدولية وتضمن إجراءات أمنية وإتفاقاً على إقامة علاقات عادية. وأعقبت إتفاق الإطار هذا معاهدة سلام في آذار/مارس ٧٩ (أي بعد حوالي ستة شهور) أفضت من بين قضايا أخرى إلى انسحاب قوات الاحتلال الاسرائيلي إلى الحدود الدولية وبقيت قضية طابا معلقة، فأحيلت إلى التحكيم الدولي وحسمت لصالح مصر.

استحقاق مفاوضات التسوية الدائمة بشروط هي أقرب إلى التصور الإسرائيلي هو وضع شديد التعقيد والصعوبة، ويقتضي إتباع سياسة جذرياً مختلفة عن تلك التي أتبعت إلى الآن بكافة جوانبها التفاوضية والتحالفية والتعبوية والعلاقة مع الحركة الجماهيرية والمجتمع الفلسطيني والشتات ومع المحيط الإقليمي..

(6)

لا تختلف عملية إعادة الانتشار في مذكرة شرم الشيخ عما ورد في اتفاق واي ريفر، فهي تستعيد نفس النسب [1] وبالتالي تبقي على غالبية الأراضي الفلسطينية بيد إسرائيل أثناء المفاوضات النهائية [2] ولا تؤدي إلى تغيير نوعي في ترابط مناطق السلطة الفلسطينية يؤثر جدياً في طبيعة العلاقة (والتوازن) القائمة بين مختلف التقسيمات المفروضة على الضفة الغربية (أ، ب، جـ، القدس، الخليل، أريحا) لكن عملية إعادة الانتشار الجديدة تتميز عن سابقتها (في واي ريفر٢) في نقطة رئيسية: أنها أكثر تمحوراً على شروط إسرائيل في صياغة مبنى مفاوضات الوضع الدائم وعلى تصورها في إرساء خارطة انتقالية أكثر انسجاماً مع خارطة التسوية الدائمة. وهذا ما يتبين من خلال ما يلي:

١- ضمن فكرة استعمال توقيت تنفيذ خطوات اعادة الانتشار سلاحاً ضاغطاً على الفلسطينيين في مفاوضات الوضع الدائم لم ينجح الجانب الإسرائيلي، ابتداءً، في تحقيق التزامن بين إنجاز اتفاق إطار الوضع الدائم وتنفيذ الجزء الأخير من إعادة الانتشار، لكنه اقترب كثيراً من ذلك من خلال: تمديد فترة إعادات الانتشار(أربعة أشهر ونصف بدلاً من شهرين) وزيادة مراحلها (ثلاث مراحل بدلاً من مرحلتين) وتعيين ٢٠/ ١/ ٢٠٠٠ تاريخاً لتنفيذ الجزء الأخير أي حوالي ٣

---

(١) ١٠٪ من جـ إلى ب، ١٪ من جـ إلى أ، ٧،١٪ من ب إلى أ. مع الأخذ بالإعتبار أن الإسرائيليين وحدهم يحددون خرائط تطبيق هذه النسب.

(٢) في نهاية تنفيذ عملية الإنتشار يصبح تصنيف المناطق كما يلي في الضفة الغربية: ١٨٪ أ، ٢٢٪ ب و ٦٠٪ جـ.

أسابيع قبل إنجاز اتفاقية الإطار، أما النبضة الثالثة من إعادة الانتشار التي ستنطلق في ١٣/ ٩/ ٩٩ (المادة ٤/أ) فلم يلحظ الاتفاق أي شيء حول مداها أو سقف إنجازها، ما يعني عملياً دمجها في التسوية الدائمة.

٢- تم إلغاء إعادة الانتشار المتضمنة في اتفاق واي ريفر (٣٪) من منطقة المحمية الطبيعية الواقعة جنوب بيت لحم وباتجاه البحر الميت شرقاً (صحراء يهودا) لقطع الطريق أمام إمكانية التواصل الفلسطيني مع الضفة الشرقية لنهر الأردن [(١)] (أي التواصل الجغرافي الفلسطيني ــ العربي) وبما يلغي أي احتمال لسيطرة ولو جزئية على الحدود المحاذية للأردن. هذا إلى جانب إبقاء هذه المنطقة التي يعتبرها أركان الدولة حدود إسرائيل الأمنية مع الأردن والعراق في اليد بما يتفق وخارطة المصالح الأمنية واستناداً إلى الخطوط الرئيسية لمشروع آلون [(٢)].

إن إعادات الانتشار ستبقى محكومة بأولوية إبقاء الخارطة المرحلية متراكبة على خارطة التسوية الدائمة، ولا علاقة لها البتة بالحرص على منح السلطة الفلسطينية مناطق «نوعية» أي مترابطة [(٣)] وعلى هذا

---

(١) **وهذا ما ينطبق أيضاً على التواصل الفلسطيني مع مصر حيث يستهدف التمسك الإسرائيلي بمجمع مستوطنات غوش قطيف، تبعاً لخطة آلون، إقامة منطقة عازلة بين مصر والقطاع.**

(٢) **في هذا الجانب ينص مشروع آلون على التالي: «ينبغي أن توصل باسرائيل كل صحراء يهودا والأجزاء غير المأهولة من جبل الخليل بتواصل إقليمي مع غور الأردن ولكن بعمق أكبر حتى جنوبي الظاهرية والسموع، بشكل يُحصل منه على تواصل إقليمي اسرائيلي من غور بيسان حتى النقب. فالوجود الصلب، الإستيطاني والعسكري، في قاطع واسع جداً على طول غور الأردن حول القدس وصحراء يهودا يعرقل مسبقاً كل خطر عسكري حقيقي في القطاع العربي».**

(٣) **المرحلة الأولى من إعادة الإنتشار التي نفذت في ١٠ / ٩ / ٩٩ (نقل ٧٪ من جـ إلى**

سيترتب ما يلي: استبعاد مناطق مصادر المياه، وحدود نهر الأردن والتلال المطلة عليه، والقدس الكبرى (من غوش عتصيون جنوباً إلى شمال رام الله) والمحاور الرئيسية العرضية التي تخترق الضفة الغربية.

ب) تؤكد استمرار المنحى التفتيتي وتدحض إدعاءات باراك تسليم الفلسطينيين مناطق متواصلة جغرافياً، فالمساحة التي شملتها هذه المرحلة: ٣٩٢ كم٢ تم توزيعها على ٢٠ منطقة ممتدة من جنين شمالاً وحتى الخليل جنوباً (!).

(7)

بعد أن تمكنت الحكومة الإسرائيلية من تطويع اتفاق واي ريفر في خطوطه الرئيسية ضمن وجهة الإندراج السلس في تصورها لمفاوضات الوضع الدائم، باتت جاهزة للتعاطي مع القضايا المتبقية من المرحلة الانتقالية على قاعدة تحديد مستوى التقدم نحو حل كل منها أو بقائها مجمدة تبعاً لمدى خدمتها حركة النسق التفاوضي العام (المحكوم بالمحطات والخيارات التالية: اتفاق إطار ثم اتفاق تفصيلي للوضع الدائم أو اتفاق لحل مرحلي مديد تُستبعد منه القضايا الجوهرية عصية الحل).

على هذه الخلفية لم تقتصر مذكرة شرم الشيخ على استخدام بنود وعناوين اتفاق واي لصياغة قاعدة جديدة للمفاوضات بأولوية مفاوضات الوضع الدائم، بل دخلت في القضايا المتبقية من المرحلة الانتقالية (سواء ما ورد منها في واي ريفر أو لم يرد كقضايا الخليل وقضية النازحين)، فلحظت آلية تفاوضية خاصة بكل منها، آلية تتسم بدرجة أعلى من الوضوح والتحديد قياساً على ما ورد في واي ريفر.

إن مذكرة شرم الشيخ لم تكتفِ باعتبار القضايا المتبقية من المرحلة الانتقالية قد أحيلت تلقائياً إلى قضايا الوضع الدائم واندرجت فيها بحكم تحصيل الحاصل، بل دخلت في آليات التفاوض على كل منها أو آليات تنفيذها حتى تندمج أو تخطو نحو الاندماج الفعلي في مبنى قضايا الوضع الدائم أو ما يحل مكانه لفترة مديدة من الزمن (قضايا الممر الآمن، الميناء البحري، النازحين، التعاون الأمني..).

إن هذا لا يعني بالطبع أن القضايا المرحلية المدرجة للتفاوض ستصل إلى نتائج قابلة للتنفيذ السريع، بقدر ما يعني أن هذه اللجان المعنية بقضايا

المرحلة الانتقالية قادرة على الشروع في عمل محدد انطلاقاً من بداية ملموسة قد تتضمن نقاطاً معينة للتنفيذ الفوري. أما بلوغها نهاية جدول أعمالها فلن يعتمد فقط على جهدها إنما على طبيعة القضية التي تعالجها، وعلى مدى تقدم العملية التفاوضية.

على هذه الخلفية وضعت مذكرة شرم الشيخ للقضايا المتبقية من المرحلة الانتقالية آليات تفاوضية وتطبيقية، وإن تفاوتت هذه الآليات بمدياتها العملية تبعاً لطبيعة كل من هذه القضايا كما ذكرنا قبل قليل، فإنها بمعظمها قابلة للتقدم خطوة أو أكثر إلى الأمام:

١- في قضية المعتقلين استجابت إسرائيل للمقياس السياسي كأساس للإفراج، لكنها قيدته عدداً (الإفراج عن ٣٥٠ معتقلاً من أصل ٦٥٠) وسقفاً (باستثناء مناضلين بدعوى «الأيدي الملطخة بالدم، وأبناء القدس»..) وبالحد الزمني (ما قبل ٩٣/٩/١٣) غير أن الاتفاق فتح على نافذتين من اجل مزيد من الإفراج: قبل شهر رمضان المقبل + التوصية بقوائم أسماء إضافية للإفراج عنها للجهات المعنية.

٢- بالنسبة للمر الآمن، ودائماً ضمن نفس المفهوم الإسرائيلي وجوهره المرور الآمن وليس الممر البري الذي يقتطع جزءاً من السيادة الإسرائيلية، وضعت جدولة زمنية لتشغيل الممر الأمن الجنوبي (٩٩/١٠/٥) ولإنجاز البروتوكول الناظم (٩٩/٩/٣٠). وبالمقابل بقيت مسألة افتتاح الممر الآمن الشمالي معلقة على التوصل لاتفاق حول مكان العبور (حيث تصر إسرائيل على بيتونيا وليس «الخط الأخضر» بغية تحريك هذا الخط شرقاً في فترة لاحقة).

٣- بالنسبة لميناء غزة البحري أُتفق على الشروع في البناء (٩٩/١٠/١) على أن لا يبدأ التشغيل قبل الاتفاق على بروتوكول الميناء بكل جوانبه بما يشمل الأمن، الأمر الذي يبقي على الموضوع من الناحية العملية غير محدد زمنياً.

٤- قضايا الخليل: اتفق على فتح شارع الشهداء على حركة المركبات على مرحلتين: الأولى نفذت والثانية بسقف ٩٩/١٠/٣٠. وكذلك حدد سقف زمني لفتح الحسبة (٩٩/١١/١)، لكن بالاستناد إلى الترتيبات التي سيتم الاتفاق عليها. ومن بين القضايا التي ستخلق تعقيدات في تطبيق الإجراءات الخاصة بالخليل قضية إيجاد منطقة عازلة بين منطقتي H1 و H2 اللتين تقسمان الخليل.

٥- قضايا الأمن: عملياً جرت استعادة للالتزامات الواردة في اتفاق واي ريفر.

٦- حددت جدولة زمنية لإعادة تفعيل اللجان الانتقالية و لجنة المراقبة والتوجيه حيث ستستأنف و/ أو تواصل أعمالها بما لا يتعدى ٩٩/٩/١٣. أما اللجنة المستمرة للنازحين فستستأنف أعمالها من ٩٩/١٠/١ دون أي تحديد آخر.

(8)

أكثر من مجرد تعديلات واستيعاب لإضافات، تمكن باراك أثناء مفاوضات شير- عريقات من إدخال منهج آخر على مذكرة واي ريفر تحولت من خلاله إلى مذكرة جديدة «شرم الشيخ» مما أحياها بصيغة جديدة وجعل منها وثيقة عملانية تنطلق منها اتجاهات للعمل، وثيقة ذات تأثير وفعالية في السياق العام الذي وضعت نفسها فيه، فهي تملك شروط تأطير حركة سياسية تفاوضية بغض النظر عن عثراتها، كما أنها قابلة للترجمة والتطبيق بغض النظر عن درجته وفي أي مجال. وهنا بالضبط تكمن خطورتها وانعكاساتها السلبية على الوضع الفلسطيني والحقوق الوطنية.

ويختلف هذا المنهج عن منهج نتنياهو الذي لم يوقع على واي ريفر لتنفيذه بل من أجل تعطيله، لذلك لم يكترث كثيراً بآلياته التطبيقية والتفاوضية، ولم يخطر بباله وضعه في إطار تفاوضي أرحب، فاكتفى بالصيغة العامة لاستئناف مفاوضات الوضع الدائم فاقدة الجدوى عمليا. من هنا، على سبيل المثال، كانت «التبادلية»، ذلك الشعار المركزي الذي رفعه نتنياهو ذريعة للتعطيل، تعطيل العملية السياسية وتجميد المسار التفاوضي، بينما هي (أي «التبادلية») بالنسبة لباراك الذي لا يقل تمسكاً بها عن سلفه يافطة لفرض الشروط وتضييق الخناق على الطرف الفلسطيني المقابل لإضعافه ورفع درجة استجابته للضغوط الممارسة.

بهذا المعنى فان منهج باراك التفاوضي، وهو منهج مركب لا يقل عدوانية في استهدافه الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني عن أسلافه في الحكومات الإسرائيلية، كما أن مقتضيات المرحلة القادمة المتسمة بالتعقيد والصعوبة البالغة تتطلب من الجانب الفلسطيني اعتماد استراتيجية تفاوضية

ونضالية جديدة أساسها التمسك بقرارات الشرعية الدولية (٢٤٢، ٣٣٨، ١٩٤، ٢٣٧) ومبدأ الأرض مقابل السلام قاعدة لمفاوضات تؤدي إلى انتزاع حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره في إطار دولة مستقلة ذات سيادة غير منقوصة على الأراضي المحتلة بعدوان حزيران «يونيو» ١٩٦٧ وعاصمتها القدس وضمان حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم. الأمر الذي يتطلب تعبئة شعبية للضغط على الاحتلال الإسرائيلي وممارسة رقابة على المفاوض الفلسطيني ومساءلته والمشاركة في رسم القرار السياسي.

أن هذا يبرز الضرورة الوطنية القصوى لأن يستعيد الوضع الفلسطيني أمام استحقاقات المفاوضات القاسية التي تنتظره وتعقيدات الحالة السياسية والميدانية عموماً عناصر القوة الأساس المتمثلة بوحدة الصف على قاعدة برنامج مشترك واستراتيجية عمل واضحة المعالم تستند إلى توافق وطني عام.

كيف نواجه استحقاقات مفاوضات الوضع الدائم
بصف وطني فلسطيني موحد؟

نتائج الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة شكلت منعطفاً في مسيرة التسوية السياسية في منطقة الشرق الأوسط. جرت الانتخابات في ظرف كانت فيه عملية أوسلو قد بلغت ذروة التفاقم في مأزقها مع انتهاء فترة السنوات الخمس المحددة للمرحلة الانتقالية بموجب الاتفاق، دون أن تحقق مسيرة تنفيذه سوى خطوات أولى متعثرة، لم تلبث أن توقفت تماماً لتبقى معظم استحقاقات الحل الانتقالي عالقة. وتبددت الأوهام التي أشاعها فريق أوسلو، وشاعت في بعض الأوساط الفلسطينية التي كانت علقت آمالاً على أن تفضي مسيرة أوسلو إلى زوال تدريجي للاحتلال وقيام الدولة المستقلة. فحصيلة السنوات الخمس المحددة للمرحلة الانتقالية جاءت سلبية على كل صعيد: فالاستيطان لم يتوقف بل تسارع تسارعاً محموماً. ووتيرة نهب الأرض تضاعفت. وعملية تهويد القدس بلغت مستوى التطهير العرقي المنهجي. وانخفض معدل الدخل الفردي إلى النصف. وارتفعت البطالة إلى أرقام فلكية. وتفاقمت إلى حد مفزع العقوبات الجماعية التي يفرضها الاحتلال لتزيد الوضع الأمني والاجتماعي الطبقي للمواطنين تدهوراً.

أولاً: الخيارات الفلسطينية إزاء انتهاء مدة المرحلة الانتقالية وانعكاساتها على مفاوضات الوضع النهائي

هذه الثمار المرة لمسيرة أوسلو غذت القناعات المتزايدة لدى أوسع أوساط الحركة الوطنية الفلسطينية الوطنية بضرورة البحث عن مخرج من دوامة أوسلو، يكفل التحرر من قيوده المجحفة وبخاصة في ضوء انتهاء الفترة الزمنية المحددة للمرحلة الانتقالية في الرابع من أيار (مايو) ١٩٩٩. وجاء تعبيراً عن هذه القناعة إجماع فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، بما فيها قيادة تنظيم فتح، في البيان الذي أصدرته في رام الله في ١٩٩٩/٤/٢٣، على الدعوة إلى رفض التمديد للحكم الذاتي والمرحلة الانتقالية، وإلى ضرورة إعلان سيادة فلسطين على أرضها في حدود ما قبل الرابع من حزيران (يونيو) ٦٧، بما فيها القدس العاصمة، ووقف

الالتزام بكافة القيود التي تتعارض أو تنتقص من مبدأ السيادة، مع التمسك بحقوق اللاجئين والنازحين في العودة وفقاً للقرارين ١٩٤ و ٢٣٧. وتلك هي نفسها النقاط التي دعت إليها المبادرة التي أطلقها المؤتمر الوطني الرابع للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين المنعقد في أيار (مايو) ١٩٩٨. وبذلك تأكد أن هذه المبادرة تملك فعلاً المقومات الموضوعية لتشكل أساساً لإعادة بناء الإجماع الوطني واستعادة الوحدة.

المجلس المركزي لمنظمة التحرير، الذي انعقد في أواخر نيسان (إبريل) ٩٩ في غزة، لم يتمكن من اتخاذ قرار حاسم باعتماد هذا الخيار الوطني البديل عن خيار الدوران الأبدي في دوامة أوسلو وسياسة الخطوة خطوة المتجاهلة قرارات الشرعية الدولية. وعلى أبواب انعقاد المجلس، وخلال مداولاته، كانت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين قد طرحت علناً مشروعاً متكاملاً لصوغ خطة للخلاص الوطني، دعت المجلس إلى تبنيها أساساً لإعادة توحيد الحركة الوطنية الفلسطينية والتحرر من قيود أوسلو المجحفة. وتضمنت الخطة دعوة إلى إنهاء المرحلة الانتقالية بانتهاء الفترة الزمنية المحددة لها بموجب الاتفاقات، وإعلان سيادة دولة فلسطين على الأرض الفلسطينية التي احتلت بعدوان ٦٧ بما فيها القدس العاصمة، وإبطال كافة الالتزامات والترتيبات التي تتناقض مع حق السيادة، وإرساء العملية التفاوضية على أسس جديدة بحيث تجري كمفاوضات بين دولتين سيدتين على أساس قرارات الشرعية الدولية وتحت أشراف دولي جماعي واستعادة الترابط والتنسيق بين المسارات العربية المعنية بالحل.

وبهدف استجماع عناصر القوة الفلسطينية لإسناد هذا الخيار، دعت الخطة إلى المباشرة فوراً بحوار وطني شامل لجميع القوى والشخصيات الوطنية والإسلامية الفاعلة، بهدف استعادة الوحدة الوطنية على أساس مجابهة الاحتلال وتوفير مقومات تجسيد السيادة وممارستها على الأرض، من خلال تكريس الديمقراطية منهجاً لبناء المجتمع الفلسطيني وتعزيز لحمته، باحترام الحريات العامة وحقوق الإنسان وإطلاق سراح المعتقلين

السياسيين وتحريم الاعتقال السياسي وتكريس سيادة القانون واستقلال القضاء وصون التعددية السياسية وإجراء انتخابات سياسية عامة وانتخابات للمجالس البلدية والقروية. وشددت على تأمين مقومات الصمود والاستقلال الاقتصادي عبر خطة مدروسة للتحرر من أعباء اتفاق باريس المجحف، واستئصال الفساد والرشوة والمحسوبية، وإلغاء امتيازات كبار المسؤولين، ووقف تبذير وإهدار المال العالم وتحسين مستوى معيشة المواطنين. كما أكدت على استنهاض دور الشعب الفلسطيني في الشتات في معركة الاستقلال الوطني، والتمسك بحق اللاجئين في العودة إلى ديارهم وفقاً للقرار ١٩٤، وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية كإطار يعبر عن وحدة الشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده، بإعادة بناء مؤسساتها على أسس ديمقراطية وائتلافية تتسع لكل ألوان الطيف السياسي الفلسطيني من خلال انتخابات حرة للمجلس الوطني الفلسطيني في الوطن وحيثما أمكن في مواقع الشتات تجري على أساس التمثيل النسبي.

ترددت هذه المطالب والمقترحات في مداخلات معظم ممثلي القوى والفعاليات الذين تحدثوا في المجلس المركزي. ولكن أقلية نافذة وحاسمة التأثير على مركز القرار في منظمة التحرير، وفي السلطة الفلسطينية، حالت دون الوصول إلى إجماع وطني يمكن المجلس من اعتمادها ويجعلها قابلة للتنفيذ. البعض يعزو موقف هذه الأقلية، التي كانت تطالب صراحة بالتمديد المفتوح للمرحلة الانتقالية، إلى الضغوط الإقليمية والدولية التي مورست على القيادة الفلسطينية لتأجيل اتخاذ القرار بإعلان الدولة / السيادة. ورغم أهمية هذه الضغوط ووزنها الذي لا ينكر في التأثير على القرار، إلا أن التأثر بها هو بحد ذاته انعكاس لواقع ومصالح شريحة اجتماعية ضيقة ولكنها ذات تأثير حاسم على مركز القرار في المنظمة والسلطة. وهي شريحة نمت في ظل واقع أوسلو ونسجت شبكة من المصالح الطفيلية ذات الطبيعة الكومبرادورية المتداخلة مع رأس المال الإسرائيلي والدولي، وبات صون هذه المصالح يتطلب تفادي أي اشتباك

مع الإسرائيليين أو أي احتكاك مع مراكز القرار الدولي وبخاصة مع الإدارة الاميركية. ولذلك فان الرهان على ما يمكن الحصول عليه من خلال المفاوضات الجارية على أساس معادلة أوسلو، ومحاولة كسب ود الولايات المتحدة وإقناعها بالتدخل على أمل تحسين شروط هذه المعادلة المختلة، شكلا دوماً الركيزتين الثابتتين للنهج الاستراتيجي الذي يعبر عن مصالح هذه الشريحة. وفي سياق هذا النهج فان إعلان السيادة، بما ينطوي عليه من تجديد للاشتباك السياسي والنضالي مع المشروع والسياسة التوسعية الإسرائيلية، كان خياراً مستبعداً، أو كان في أقصى الأحوال فزاعة كلامية وظيفتها الضغط على مسار المفاوضات الجارية على أساس معادلة أوسلو، ودون ربط استمرار المفاوضات بوقف الاستيطان ومصادرة الأرض.

تحت ضغط هذه الأقلية النافذة، ومع رغبة البعض في التجاوب مع نصائح عواصم عربية ودولية بتأجيل البت في الأمر إلى ما بعد الانتخابات الإسرائيلية، لم يكن بوسع المجلس المركزي تأمين الإجماع الضروري لاتخاذ قرار حاسم، فعمد إلى تعليق جلساته وإبقاء دورته مفتوحة على أن يعود للالتئام بعد الانتخابات الإسرائيلية، مع تأكيده على «المضي قدماً في اتخاذ الخطوات اللازمة لاستكمال عناصر الدولة ومؤسساتها وتكريس سيادتها» وتشكيل عدد من اللجان لهذا الغرض. وهكذا ضاعت فرصة ذهبية لوضع إسرائيل، الغارقة حينذاك في حمى معركتها الانتخابية، أمام أمر واقع يحطم القواعد المجحفة لمعادلة أوسلو ويمهد لإرساء المفاوضات حول الوضع النهائي على قاعدة جديدة: مفاوضات بين دولتين على أساس قرارات الشرعية الدولية.

لقد شاركت الجبهة الديمقراطية في اجتماعات المجلس المركزي دون أن تكون لديها أية أوهام حول قدرته على تأمين الإجماع المطلوب لاتخاذ قرار حاسم بإعلان السيادة. لكنها رأت في هذه المشاركة وسيلة لرفع مستوى الاشتباك السياسي الهادف لتجذير عناصر مبادرة المؤتمر الرابع،

ومحطة من محطات الحوار في سياق عملية إعادة بناء الإجماع الوطني على أساس هذه العناصر. وقد حققت هذه المشاركة أهدافها المتوخاة بشكل جيد. ولكن نتائج أعمال المجلس، كما أعلن وفد الجبهة الديمقراطية في ختام جلساته، جاءت قاصرة عن تلبية الضرورات والمهام التي تطرح نفسها بقوة على جدول أعمال الحركة الوطنية الفلسطينية وإن كانت تبقي الباب مفتوحاً لمواصلة الحوار والتفاعل المشترك بهدف بلورة الخيار الذي يخرج القضية الوطنية الفلسطينية من دوامة أوسلو ويضعها على طريق الخلاص الوطني.

ثانيا: نتائج الانتخابات الإسرائيلية وتأثيرها على مفاوضات الوضع النهائي

نتائج الانتخابات الإسرائيلية أنعشت الآمال، لدى أوساط الشريحة النافذة في قيادة المنظمة والسلطة، بإمكانية الإفراج عن مأزق أوسلو المستعصي، وأحيت الرهان على استئناف مسيرته المتعثرة. ولكن كان واضحاً منذ البداية أن هذا الرهان العقيم هو رهان على الوهم، وأنه يقوم على قراءة أحادية الجانب وبالتالي خاطئة، لنتائج الانتخابات الإسرائيلية.

لا شك أن هذه النتائج أبرزت ضيق صدر الناخب الإسرائيلي بسياسات التعنت والتهرب من استحقاقات السلام، تلك السياسات التي بلغت ذروتها على أيدي حكومة نتنياهو، كما عكست الإدراك المتنامي لدى الرأي العام الإسرائيلي بأن هذه السياسات باتت تشكل عبئاً على مصالحه الاقتصادية وعلى أمنه واستقراره ورفاهه. ولذلك شكلت نتائج هذه الانتخابات هزيمة لليمين الاستيطاني المتطرف. ولكن ذلك لا يعني أن البديل الذي أفرزته الانتخابات يوفر ضماناً لانطلاق مسيرة السلام نحو حل يلبي الحد الأدنى من حقوق الشعب الفلسطيني. فإذا كان الناخب الإسرائيلي قد صوت بوضوح ضد التطرف، فهو لم يصوت بنفس الدرجة من الحسم لصالح خيار حكومي يدفع مسيرة السلام باتجاه تسوية متوازنة تقوم على

تطبيق قرارات الشرعية الدولية.

فور انتخابه، باشر رئيس الوزراء الإسرائيلي الجديد، أيهود باراك بتحرك متعدد الاتجاهات يهدف إلى لجم زخم الميل الذي عبر عنه الناخب الإسرائيلي نحو نبذ التطرف اليميني، والى أحداث توازن في المؤسسة الحاكمة يسمح له، بصرف النظر عن تطلعات ناخبيه، أن يمارس سياسته الصقرية المتشددة التي عبر عنها بلاءاته الأربعة المعلنة التي حرص على تأكيدها بعيد انتخابه (لا عودة لحدود ٦٧، لا انسحاب من القدس، لا تفكيك للكتل الاستيطانية الكبرى، لا سيادة فلسطينية كاملة، فضلاً عن «لا» كبيرة لعودة اللاجئين). وتركيبة الكنيست الجديدة وفرت لباراك مساحة واسعة للمناورة لتحقيق هذا الهدف، وسمحت له بتشكيل ائتلاف حكومي يؤمن له موقعاً «بونابارتياً» يمكنه من الانفراد بإدارة دفة العملية التفاوضية وتحييد تأثير حمائم العمل وحلفائهم إلى اليسار وعزل الأحزاب العربية وشل دورها.

لم يمضِ وقت طويل حتى تبين كم هو عقيم الرهان على ما يمكن أن يقدمه باراك طوعاً لدفع مسيرة السلام. فالحكومة الجديدة صادقت على جميع القرارات التوسعية الاستيطانية التي اتخذتها الحكومة السابقة، وباشرت البناء في أبو غنيم، وحافظت حتى على البؤر الاستيطانية التي أقيمت بدون ترخيص حكومي في سياق «حرب التلال» التي أعلنها رموز حكومة الائتلاف اليميني السابقة. وهي استغلت الارتياح العربي والدولي الواسع لرحيل حكومة نتنياهو واستثمرته لترميم صورتها الدولية وبخاصة تحسين علاقاتها مع الولايات المتحدة واستعادة التفاهم الاستراتيجي معها. ولكنها في سلوكها التفاوضي اكتفت بالكلام المعسول عن الرغبة في دفع مسيرة السلام، بينما انتهجت بالممارسة خطاً لا يقل تشدداً عن خط حكومة نتنياهو، وتجسد هذا صارخاً في تعديلات «الواي ٢».

مرت الآن ثلاثة شهور ونيف منذ أن انتخب باراك لمنصب رئيس

الحكومة. وهو قضى نصفها تقريباً في عملية طبخ ائتلافه الحكومي على نار هادئة، والنصف الآخر في عملية مساومة شرسة حول شروط تنفيذ استحقاقات واي ريفر التي طال انتظارها والثمن المطلوب اعتصاره من الجانب الفلسطيني لقاء هذا التنفيذ. وانطلقت هذه المساومة من النقطة التي تمترست عندها حكومة نتنياهو بعد توقيع بروتوكل الخليل (مطلع عام ١٩٩٧): الدعوة إلى تأجيل تنفيذ ما تبقى من استحقاقات المرحلة الانتقالية بحجة تركيز الجهد على تعجيل المفاوضات حول الوضع النهائي. وتحت ستار إعلان لفظي متكرر حول استعدادها لتنفيذ مذكرة واي نصاً وروحاً «إذا رغب الفلسطينيون في ذلك»، نجحت حكومة باراك عملياً في فتح اتفاق الواي لإعادة التفاوض حوله وفي إعادة جدولة أبرز استحقاقاته على نحو يجعلها تتداخل، في الواقع، مع مسار المفاوضات حول الوضع النهائي. والاهم من ذاك أنها نجحت في جعل التزامات الواي سقفاً لاستحقاقات المرحلة الانتقالية، وفي ترحيل المرحلة الثالثة والأخيرة من عملية إعادة الانتشار التي نص عليها اتفاق أوسلو ٢ ودمجها بقضايا الوضع النهائي.

في سياق هذه المساومة فرضت حكومة باراك تصورها الخاص حول كيفية إدارة مفاوضات الوضع النهائي، وهو التصور الذي يدعو إلى التفاوض أولاً على إعلان مبادئ (أو اتفاق إطار) حول قضايا الوضع النهائي، تليه مفاوضات مفصلة حول كيفية تنفيذ المبادئ التي يتضمنها هذا الإعلان. ويريد باراك بهذا السيناريو أن يفرض: أولاً مرجعية سياسية ــ قانونية لمفاوضات الوضع النهائي تختلف عن مرجعية قرارات الشرعية الدولية بما في ذلك القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ اللذين تعتبرهما ديباجة اتفاق أوسلو أساساً للحل الدائم. وهو يريد بهذا ثانياً أن يجعل من مفاوضات الوضع النهائي استمراراً استنساخياً لمفاوضات أوسلو، ليس فقط بمعنى البناء على ما حققه أوسلو من وقائع على الأرض، بل أيضاً بمعنى استمرار النهج والمنطق التفاوضي الذي حكم مسار التفاوض على قضايا

المرحلة الانتقالية، نهج الخطوة ــ خطوة، والذي ستكون أضراره أكثر تدميراً وكارثية بعشرات المرات إذا ما كرس كأسلوب لتناول قضايا الوضع النهائي.

على المسارات العربية الأخرى قد تكون حكومة باراك اكثر استعداداً للوصول إلى صيغة تسمح باستئناف المفاوضات مع سوريا من النقطة التي توقفت عندها في ظل حكومة رابين. وعلى أساس من ذلك سوف تسعى إلى إيجاد تفاهم يسمح لها بالخروج من الورطة اللبنانية تنفيذاً للالتزام الذي قطعته على نفسها بالانسحاب من لبنان خلال عام. ولكن هنا أيضاً فإن التفاوت في درجة المرونة التي يمكن أن يبديها باراك على كل من المسارات الثلاث سوف يشكل مدخلاً لاستخدام تكتيك الفصل بين المسارات العربية واللعب على تناقضاتها وتوظيف التقدم في أي مسار للضغط على المسار الآخر بما يؤدي إلى أضعافها جميعاً وضعضعة موقفها التفاوضي.

في ضوء ذلك، أية سياسة فلسطينية تصبح مطلوبة في مواجهة الواقع الجديد؟ إن سياسة قوامها التعويل على حسن نوايا باراك، ومضمونها محاولة استرضائه بتقديم السلف المجانية له مقابل وعود كلامية جوفاء، هي ليست فقط سياسة عقيمة بل هي وصفة مؤكدة للدمار، وبخاصة إذا اقترنت بمحاولة التسابق مع المسارات العربية الأخرى على كسب ود باراك بدلاً من السعي لاستعادة التنسيق والترابط معها.

المطلوب بعكس ذلك، سياسة جريئة للضغط على باراك وتضييق هامش المناورة المتاح أمامه ووضعه على المحك في مواجهة أمر واقع فلسطيني يشكل اختباراً ملموساً أمام ناخبيه وأمام الرأي العام الدولي لمدى جدية التزامه باستحقاقات السلام القائم على تطبيق قرارات الشرعية الدولية. وهذا يطرح مجدداً وبإلحاح ضرورة المبادرة إلى اتخاذ قرار حاسم بإعلان سيادة دولة فلسطين على أراضيها حتى حدود الرابع من

حزيران (يونيو) ٦٧. ونتائج الانتخابات الإسرائيلية وما كشفت عنه من ميل لدى الناخب الإسرائيلي لإخراج مسيرة التسوية من الجمود الذي سادها في فترة حكم نتنياهو، يمكن أن توفر شروطاً مؤاتية، اكثر مما سبق، لنجاح هذا الخيار ولتطويق ردود الفعل العدوانية التوسعية الإسرائيلية، ولكن بشرط أن يتم استثمار زخم التحول في الرأي العام الإسرائيلي دون السماح له بأن يتآكل تدريجياً بفعل مناورات باراك. إن الاقدام على هذه الخطوة يبطل محاولات باراك للدمج بين المرحلتين الانتقالية والنهائية ولتكريس منطق الخطوة خطوة منهجاً لتناول قضايا الوضع النهائي. انه يعني إرساء مفاوضات الوضع النهائي على أساس جديد يتجاوز دوامة أوسلو ودهاليزه المظلمة، بحيث تجري كمفاوضات بين دولتين سيدتين وعلى قاعدة قرارات الشرعية الدولية.

ولكن، مرة أخرى، فان مصالح الشريحة النافذة المهيمنة على القرار في المنظمة والسلطة عرقلت، ولا تزال تعرقل، التوصل إلى الإجماع الوطني المطلوب من اجل اعتماد هذا الخيار والانطلاق بتنفيذه. وترجم موقف هذه الشريحة نفسه بغياب الجدية في التعامل مع قرار المجلس المركزي بشأن المضي قدماً في استكمال عناصر الدولة ومقومات سيادتها. فقد مرت شهور دون أن تتشكل فعلاً، ودون أن تبدأ العمل اللجان التي اقر المجلس تشكيلها لهذا الغرض. وتتواصل المماطلة في استئناف أعمال المجلس نفسه بجلسته العامة التي كانت المفترض أن تعود إلى الالتئام قبل نهاية حزيران (يونيو) الماضي. وبهذا يجري بالأمر الواقع التعاطي مع حصيلة أعمال المجلس باعتبارها تأجيلاً مفتوحاً لقرار إعلان السيادة لا تحضيراً لمقوماته، وذلك خلافاً لنص قرار المجلس ولإرادة أغلبية أعضائه. وفي الممارسة العملية يلقى بكامل أوراق الرهان على المفاوضات مع حكومة باراك للتوصل إلى صيغة لتنفيذ استحقاقات واي ريفر، وهي صيغة جاءت في النهاية، كما كان مقدراً، اقرب إلى الأخذ بإملاءات باراك وشروطه المسمومة، الأمر الذي سوف يزيد من إضعاف

الموقف الفلسطيني في مفاوضات الوضع النهائي ويضاعف من صعوبتها.

ثالثاً: مفاوضات الوضع الدائم ترفع سوية المواجهة في سبيل الحقوق الوطنية وتفتح على إمكانية التقدم نحو إنجازها

الاتفاق الأخير الذي وقع في شرم الشيخ، بصرف النظر عن ثغراته ومثالبه، يجعل استحقاق البدء بمفاوضات الوضع النهائي أمراً وشيكاً. والقضايا التي سوف تتناولها هذه المفاوضات تشكل جوهر القضية الوطنية الفلسطينية والمحاور الرئيسية للصراع الفلسطيني ــ الإسرائيلي. وبغض النظر عن أي اعتبار آخر، ففي ضوء نتائج هذه المفاوضات سيتقرر مستقبل الشعب الفلسطيني لفترة زمنية طويلة نسبياً.

لا شك أن الجانب الفلسطيني يدخل المفاوضات في ظل شروط مجحفة ومعادلة مختلة لصالح العدو الإسرائيلي. ويزيد من اختلال هذه المعادلة النهج التفاوضي العقيم الذي سارت عليه السلطة الفلسطينية خلال مفاوضات المرحلة الانتقالية والذي كان آخر ثماره المرة مذكرة شرم الشيخ. غير أن هذه الرؤية، على صحتها راهناً، تتجاهل العوامل والاعتبارات التي من خلال استثمارها وتفعيل عناصرها بالإمكان تصحيح هذا الاختلال القائم وتوليد دينامية أخرى تفتح على إنجاز الحقوق الوطنية. وهذا ما يمكن تبيانه من خلال تسليط الضوء على ما يلي:

١- مفاوضات الوضع النهائي بعناوينها الكبيرة (المستوطنات، اللاجئون، القدس، الحدود، الأمن، المياه، العلاقة مع الجوار...) تمس مصالح الشعب الفلطسيني بالصميم بطريقة مختلفة نوعياً عما جرى حتى الآن في سياق الترتيبات الانتقالية التي تجنبت طرق المواضع الجوهرية. وما ستتمخض عنه مفاوضات الوضع الدائم التي سيتقرر فيها كيف يجسد الشعب الفلسطيني حقوقه الوطنية وكيف يمارسها، سيحدد عملياً مستقبل هذا الشعب لسنوات تطول أو تقصر تبعاً لنوعية التطورات الإقليمية، والأهم، تبعاً لمدى وفاء الحل الدائم بشروط الحل المتوازن.

فمدى «دوام» الحل رهن بتوازن مضمونه أي بدرجة استجابته للحقوق الوطنية، والحل غير المتوازن (أي المجحف بهذه الحقوق) لن يخمد جذوة الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي، بل يرحله إلى مستقبل يتعذر منذ الآن التوقع بسياقاته.

هذا الواقع يضع الشعب الفلسطيني، وهو في مرحلة «استخلاص» مكونات الحل الدائم، أمام ضرورة التعامل مع خيارات، حلول، تسويات.... ذات طبيعة حدية في جميع القضايا المطروحة. (١)

---

(١) فيما يلي نورد بعض الأمثلة عن هذه الخيارات /الحلول/ التسويات... قيد التداول في مفاوضات الوضع الدائم:

ـ القدس: عاصمة «أبدية» لدولة إسرائيل أم جزء من الدولة الفلسطينية وعاصمتها.. العلاقة الفلسطينية بالقدس ستكون سيادية أم بلدية ورمزية... القدس الشرقية بحدود الـ ٦٧ أم بحدود موسعة تشمل المستوطنات وبعض القرى الفلسطينية.. هل ستتعرض القدس إلى إعادة تعريف أم يحافظ اسمها على مدلوله الجغرافي والديني والتاريخي...

ـ المستوطنات: هل تفكك بنيتها الاستيطانية الصهيونية (وليس المعمارية) أم تبقى... وان بقيت هل تكون ضمن السيادة الفلسطينية أم خارجها... هل سيكون هناك مقابل إقليمي (أو آخر) لبقاء المستوطنات أو قسم منها ضمن الولاية الإسرائيلية... وان بقيت بعض المستوطنات ضمن الولاية الفلسطينية ما هو الوضع الدائم ـ السياسي للمستوطنين...

ـ اللاجئون: عودة أم توطين... عودة كلية أم جزئية... العودة إلى الدولة الفلسطينية أم إلى فلسطين.. ما هو الوضع السياسي ـ القانوني لمن لا يسمح له بالعودة... كيف يعرّف مفهوم المواطنة الفلسطينية بالنسبة للاجئين الذين لا يسمح لهم بالعودة.. على ماذا سيرسو وضع اللاجئين في الأردن حيث حقوق المواطنة مكفولة مع قيود معينة على حق ممارسة التعبير عن الانتماء الوطني الفلسطيني.

ـ الكيان الفلسطيني: دولة مستقلة ذات سيادة أم منقوصة السيادة... دولة مستقلة أم جزء من مبنى سياسي ـ سيادي أوسع (فدرالية ـ كونفدرالية..) مساحة هذا

حتى لو تعددت الحلول (أو التنويعات على مختلف صيغها) بالنسبة للموضوع الواحد، وبالتالي فإن هذا الواقع يضع الشعب الفلسطيني بكل فئاته الاجتماعية في الوطن والشتات أمام خيار رئيسي: الانخراط على نطاق أوسع من ذي قبل في المعركة المفتوحة على القضايا موضع الصراع لانتزاع حقوقه الوطنية.

٢- لعبت اتفاقات أوسلو بمنهجية التجزئة والتشطير التي سادت المرحلة الانتقالية. وبترحيلها القضايا الرئيسية إلى المرحلة النهائية، لعبت ــ موضوعيا ــ دورا في إضعاف الحركة الجماهيرية في الوطن والشتات من خلال إضعاف الترابط بين مختلف مكوناتها ومحاور عملها، مما أدى إلى المساس بزخمها وبوحدة نسقها.

تجزئة المفاوضات حول القضية الوطنية إلى قضايا وموضوعات متفرعة من بعضها بعضا أضعف الإطار الموحد الذي يدمج مختلف روافد الحركة الجماهيرية في مجرى رئيسي واحد. هذا هو أحد الأسباب التي تفسر واقع تقطع وتناثر وموجات هذه الحركة زمنياً ونزوعها إلى التوزع على عناوين وقضايا لا تبرز دائما (من خلال التعبئة والشعار) بالوضوح السياسي الكافي صلتها المباشرة بهدف النضال الوطني المركزي (حق تقرير مصير/ دولة ذات سيادة/ عودة).

هذا العامل الموضوعي الناجم عن صيغة المفاوضات وبنيتها، التقى بواقع الانقسام السياسي الذي تسببت به عملية أوسلو، ليغذي مشكلات الحركة الجماهيرية، وأدى إلى تراجع دورها الضاغط على الاحتلال

الكيان ودرجة ترابطه الإقليمي ـ الجغرافي...

ـ الحدود: هل ستكون الحدود السياسة للكيان الفلسطيني مطابقة للحدود الأمنية لإسرائيل... الحدود الشرقية بالسيادة الفلسطينية أم الإسرائيلية أم صيغة بينية تقوم على حق الاستعمال والتأجير.. كيف ستمارس السيادة الفلسطينية على المعابر الحدودية والى أي مدى.

والاستيطان ومشاريع التوطين.

الآن، بعد الانتقال إلى مفاوضات الوضع الدائم تتوفر ـ موضوعياً ـ شروط أفضل لجبه محاولات إسرائيل سحب منهجية مفاوضات المرحلة الانتقالية القائمة على التجزئة والتشطير والترحيل إلى مفاوضات الوضع الدائم، نظراً لوضوح عناوين هذه المفاوضات وترابطها واعتماد القرارين ٢٤٢و ٣٣٨ أساساً للحل الدائم. إن الحفاظ على وحدة هذه العناوين وتماسكها والتمسك بالتفاوض المتزامن حولها ودونما ترحيل لأي منها.. يخلق قاعدة أصلب يستند إليها المفاوض الفلسطيني. وإلى هذا يضاف طبيعة عناوين هذه المفاوضات التي تعني الشعب الفلسطيني بأسره، وتداخلها فيما بينها (القدس، المستوطنات، الحدود، الترتيبات الأمنية، مساحة الكيان الفلسطيني قضايا متقاطعة فيما بينها. وكذلك قضايا السيادة والحدود واللاجئين والنازحين التي تصبح المفاوضات حول عودتهم إلى الدولة الفلسطينية غير ذات موضوع في حال حسمت السيادة الفلسطينية على المعابر الحدودية..)

إن كل هذا ينعكس إيجاباً على الواقع الفلسطيني بمستويين:

ـ أنه ينعكس إيجاباً على مستوى العلاقات الوطنية لجهة فتح آفاق جديدة أمام استئناف الحوار الوطني وتقدمه وصولاً إلى مقاربة القواسم المشتركة التي تشكل قاعدة الإجماع الوطني الفلسطيني لإدارة مفاوضات الوضع الدائم ولتحديد أهداف النضال الوطني الفلسطيني.

ـ كما أنه ينعكس إيجاباً على الحركة الجماهيرية الفلسطينية لجهة إكساب إطارها الموحد مزيداً من التماسك والقدرة على دمج مختلف روافدها على قاعدة الشمول والتوحيد والتزامن في (وبين) القضايا التي تخوض معتركها وبما يعزز فعاليتها النضالية، على طريق تكامل العلاقة بين استراتيجية تفاوضية تبتعد عن تلك التي سادت أثناء مفاوضات الوضع الانتقالي واستراتيجية نضالية تعتمد على زخم الحركة الجماهيرية الموحدة

وفعلها في الميدان.

٣- الانعكاسات السلبية لاتفاقات أوسلو لم تقتصر على فعالية الحركة الجماهيرية وعلى العلاقات الفلسطينية ــ الفلسطينية، بل ارتدت بسلبياتها على مستوى التعاون والتنسيق مع مختلف المسارات التفاوضية العربية التي حافظت بين مؤتمر مدريد واتفاق أوسلو على حد أدنى من التنسيق فيما بينها.

إن انتقال المسار الفلسطيني إلى مفاوضات الوضع الدائم الذي يجعله على سوية المسارين السوري واللبناني من زاوية تخطي الترتيبات الانتقالية، فضلاً عن نمط القضايا المدرجة في هذه المفاوضات وهي ذات أبعاد وتشابكات إقليمية مع المحيط العربي المجاور (اللاجئون، المياه، القدس، الترتيبات الأمنية، الحدود..) توفر قاعدة سياسية واسعة لاستعادة التنسيق والتعاون بين مختلف هذه المسارات، مما يشكل عنصر قوة للمسار الفلسطيني والمسارات العربية الأخرى.

٤- مفاوضات الوضع الدائم ترفع سوية المواجهة في سبيل الحقوق الوطنية رغم الاختلال الواضح في نسبة القوى، فبإمكان الطرف الفلسطيني أن يستعيد عناصر القوة المتمثلة أولاً: بتحقيق التوافق الوطني الفلسطيني على برنامج مشترك مترافقاً مع تزخيم دور الحركة الجماهيرية الموحدة في الميدان بحيث يتكامل دورها مع استراتيجية تفاوضية تتجاوز قيود مفاوضات الخطوة خطوة التجزيئية التي سادت المرحلة الانتقالية، وثانياً: بالتنسيق والتعاون الجاد والمسؤول بين مختلف المسارات العربية. وبهذا المعنى فإن المرحلة القادمة، مرحلة مفاوضات الوضع الدائم تنطوي على إمكانيات فعلية لأن تتحول إلى مرحلة تقدم نحو إنجاز الحقوق الوطنية إذا ما استطاع الطرف الفلسطيني أن يواجه استحقاقاتها بصف موحد.

رابعاً: كيف نواجه استحقاقات مفاوضات الوضع الدائم بصف موحد؟

إن المسؤولية الوطنية تملي على الجميع البحث عن سبل معالجة الاختلال في معادلة القوى وتحسين شروط خوض معركة مفاوضات الوضع النهائي. بما يفتح على إنجاز الحقوق الوطنية. إن الطبيعة المصيرية للقضايا التي ستتناولها هذه المفاوضات تتطلب تلاحم جميع قوى الشعب الفلسطيني الفاعلة لمواجهة استحقاقاتها بصف موحد، بصرف النظر عن الخلاف في المواقف إزاء اتفاقيات أوسلو ونتائجها. ليس ثمة في الأفق ما يشير إلى إمكانية حل هذا الخلاف أو تجاوزه في المدى المرئي. ولكن الحكمة والمسؤولية الوطنية تمليان ألاّ نجعل من استمراره عقبة في طريق الحوار الهادف إلى استكشاف إمكانية التوصل إلى قواسم مشتركة تتيح خوض معركة مفاوضات الوضع الدائم بصفوف موحدة.

البعض يرى تعذر ذلك لكون مفاوضات الوضع الدائم استمراراً تلقائياً لعملية أوسلو. ومما لا شك فيه أن الوقائع التي تشكلت على الأرض بفعل عملية تطبيق اتفاقيات أوسلو سوف تعكس نفسها لا محالة على مسار المفاوضات حول الوضع النهائي. ولكن هذا لا يعني أن عملية التفاوض هذه ستكون بالضرورة استمراراً لعملية أوسلو. فهي يمكن أن تكون هكذا إذا ما استمر نهج الانفراد والتفرد واستبعاد المشاركة السياسية للقوى الأخرى في صنع القرار وتنفيذه، وتجاهل استثمار الإمكانيات النضالية الواسعة التي تنطوي عليها المرحلة القادمة وآفاق التنسيق والتعاون والتعاضد المتبادل التي تفتح عليها إقليمياً وعربياً. وبالتالي فإن مفاوضات الوضع الدائم يمكن أن تشق مساراً جديداً يفضي إلى تجاوز واقع أوسلو وشروطه المجحفة نحو دولة مستقلة ذات سيادة. غير أن هذا يتطلب حواراً جاداً يهدف إلى بلورة الأسس والضوابط التي تكفل خوض هذه المعركة بصف موحد. ونحن نرى أن من بين أبرز هذه الأسس والضوابط النقاط العشر التالية:

١- الإقرار المشترك بأن قضايا الوضع النهائي هي قضايا مصيرية تتطلب أقصى درجة من التوافق الوطني ولا يجوز لأي طرف أن ينفرد بالبت فيها، كما لا يجوز لأي طرف أن يدير ظهره لها لأي اعتبار كان. فهذا الموقف الاستنكافي لن يعفي أحدا من المسؤولية التاريخية عن النتائج التي ستتمخض عنها المفاوضات والتي ستقرر في ضوئها مصائر الشعب بأكمله بصرف النظر عمّن يتحمل مسؤولية إبرامها.

٢- ضرورة التأكيد على الفصل الكامل بين قضايا واستحقاقات المرحلة الانتقالية، ومسار المفاوضات الهادفة إلى تطبيقها، وبين قضايا ومسار المفاوضات حول الوضع النهائي. إن الدمج بين المرحلتين يعطي إسرائيل نقطة أفضلية حاسمة لاستخدام استحقاقات المرحلة الانتقالية عامل مساومة للضغط على الموقف التفاوضي الفلسطيني بشأن قضايا الوضع النهائي. ولقد كان من الأجدى الصمود عند الموقف القائل بضرورة تنفيذ كامل استحقاقات المرحلة الانتقالية، إلى جانب وقف الاستيطان، قبل الانتقال إلى طاولة التفاوض حول الوضع النهائي. إن الاتفاق الأخير (الذي وقع في شرم الشيخ)، باستجابته لاملاءات باراك بشأن إعادة صياغة الجدول الزمني لتنفيذ استحقاقات الواي، بحيث تتداخل عملياً مع الفترة الحاسمة في مفاوضات الوضع النهائي (فترة صوغ اتفاق الإطار الذي يحدد معالم الحل)، يجعل من الفصل بين قضايا المرحلتين مسألة أكثر صعوبة، ولكنه لا يجعلها مستحيلة. فالأمر كله يتوقف على إعادة بناء الوحدة الوطنية وعلى الشروط والمنهج والأسلوب الذي تدار به العملية التفاوضية. وهذا ما يضاعف من أهمية إخضاعها لحوار وطني جاد ومكثف.

٣- ضرورة التأكيد على أن مسألة إعلان دولة فلسطين وسيادتها على أراضيها في الضفة الفلسطينية، بما فيها القدس وقطاع غزة حتى حدود الرابع من حزيران (يونيو)١٩٦٧، هو حق فلسطيني سيادي لا يخضع

للتفاوض أو النقض. إن الدولة والسيادة ليست قضية من قضايا المفاوضات، وهي ليست مدرجة على جدول أعمال المفاوضات، بل هي خيار فلسطيني محض يجري إقراره فور توفر الشرط الداخلي الفلسطيني المتمثل بالإجماع الوطني على توقيته. إن إخضاع هذا الحق للمفاوضات مع إسرائيل يفتح أمامها المجال لفرض شروط تنتقص من السيادة وتشوهها وتجعل من الدولة مسخاً ليس فيه من الاستقلال سوى الاسم.

٤- ضرورة الاستناد، في مفاوضات الوضع النهائي، إلى مرجعية (إلى أساس سياسي ـ قانوني) واضحة تعتمد قرارات الشرعية الدولية، خلافاً لمرجعية المفاوضات حول الحل الانتقالي التي ابتدعها اتفاق أوسلو والتي تتلخص بأن «ما يتفق عليه الطرفان هو أساس المفاوضات». إن مفاوضات الوضع النهائي يجب أن تستند بوضوح إلى قرارات الشرعية الدولية وبخاصة القرار ٢٤٢ وسائر قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

٥- ضرورة التحديد الواضح، والصارم، والمعلن في وثيقة إجماع وطني ملزمة، للخطوط الحمر والحدود الدنيا التي لا يجوز تجاوزها أو التنازل عنها في أي اتفاق للوضع النهائي وهي:

أ- الانسحاب الإسرائيلي الكامل إلى حدود الرابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧ عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٤٢ ومبدأ الأرض مقابل السلام.

ب- إبطال الضم الإسرائيلي للقدس العربية، عملا بقرار مجلس الأمن الرقم ٢٥٢ لعام ٦٧، ورقم ٤٧٨ لعام ١٩٨٠، والجلاء الإسرائيلي التام عنها وعودتها للسيادة الفلسطينية عاصمة لدولة فلسطين.

ج- إنهاء البنية الاستيطانية عملاً بقرار مجلس الأمن رقم ٤٦٥ لعام ١٩٨٠.

د ـ التمسك بحقوق اللاجئين وفقاً للقرار ١٩٤ الذي يكفل لهم حق العودة.

هـ ـ الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير بما يعني الاستقلال واستعادة السيادة الكاملة على أرضه في الضفة الفلسطينية، بما فيها القدس، وقطاع غزة.

٦ـ اعتماد موقف فلسطيني يثابر على الدعوة إلى استعادة الترابط والتنسيق بين المسارات العربية المعنية بالحل، وإبداء الاستعداد للحوار بروح أخوية مع جميع العواصم العربية المعنية بهدف إيجاد الصيغة التي تكفل ذلك، باعتبار أن هذا مصلحة وطنية فلسطينية أولاً وقبل كل شيء ودعم أكيد للموقف التفاوضي الفلسطيني وبخاصة في قضايا الوضع النهائي، التي هي أكثر تعقيداً وصعوبة على الحل من أية قضايا عالقة على المسارات العربية الأخرى. وكذلك اعتماد موقف فلسطيني يدعو إلى إشراف دولي جماعي على عملية السلام بالمشاركة الفعالة للأمم المتحدة وسائر القوى الدولية الفاعلة كالاتحاد الأوروبي والصين وروسيا، إلى جانب الولايات المتحدة.

٧ـ إيجاد صيغة قيادية جماعية، في إطار منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، تتولى إدارة المفاوضات حول الوضع النهائي وتكون مفتوحة لجميع القوى الفاعلة الراغبة بذلك على أساس المشاركة الحقيقة في صنع القرار.

٨ ـ الالتزام بالدعوة إلى استفتاء للشعب الفلسطيني على أي اتفاق يتم الوصول إليه بشأن قضايا الوضع النهائي، وبحث الآليات المناسبة لذلك.

٩ـ اعتماد نهج تفاوضي حازم وصبور، يتمسك بالثوابت الأساسية ويركز عليها، ويبتعد عن التسرع والاستعجال والتلهف على المكاسب الصغيرة والخطوات المجزوءة. إن الحديث في اتفاق شرم الشيخ عن التوصل إلى اتفاق إطار حول قضايا الوضع النهائي خلال خمسة شهور يراد به

فرض تصور باراك الهادف إلى صوغ إعلان مبادئ غامض يشكل مرجعية للمفاوضات بديلا عن القرار ٢٤٢ وسائر قرارات الشرعية الدولية ويفتح على التسليم بالمطامع التوسعية الإسرائيلية التي تعبر عنها لاءات باراك المعلنة، ويكون مدخلا لمفاوضات لا تنتهي حول سبل تنفيذ المبادئ العامة الغامضة التي يتضمنها الإعلان. ولكن هذا لا ينفي أننا من الجانب الفلسطيني بحاجة إلى التوصل، بصرف النظر عن أي سقف زمني، إلى إقرار إسرائيلي واضح ومعلن بالحدود الدنيا من الحقوق الفلسطينية التي تضمنها قرارات الشرعية الدولية وذلك قبل البدء بالتفاوض حول سبل وسيناريوهات التنفيذ. في قضية القدس على سبيل المثال يجب الإصرار أولاً على الإقرار الإسرائيلي بإلغاء ضم القدس الشرقية والانسحاب منها إلى حدود الرابع من حزيران (يونيو) وذلك قبل البدء بالبحث في طبيعة العلاقات بين شطري المدينة في ظل اتفاق السلام أو في غير ذلك من القضايا والسيناريوهات المشابهة. وفي قضية المستوطنات لابد أولا من إقرار إسرائيلي بإزالة البنية الاستيطانية الصهيونية قبل البحث في السبل العملية والجداول الزمنية. لتنفيذ ذلك وفي قضية اللاجئين يجب التركيز على انتزاع اعتراف إسرائيلي بحق العودة وفقاً للقرار ١٩٤ قبل الدخول في السيناريوهات المتعلقة بمراحل التنفيذ.

١٠- إن معركة المفاوضات حول الوضع النهائي هي معركة مصيرية ليس ميدانها الوحيد ولا العامل الرئيسي في حسمها، ما يجري على طاولة المفاوضات. إنها معركة تتطلب استجماع عناصر القوة الفلسطينية في جميع الميادين، بالرغم من الشروط المجحفة لاتفاق أوسلو، وتوظيفها في إسناد الموقف التفاوضي الفلسطيني. وهذا يتطلب خطة عمل شاملة تعتمد على:

أ- تصعيد وتيرة الحركة الجماهيرية المناهضة للاحتلال والاستيطان داخل الوطن، واستنهاض طاقات الشعب

الفلسطيني في الشتات للتحرك دفاعاً عن حق العودة ورفضاً لمخططات التأهيل والتوطين والتهجير. وما من شك أن نضال جماهير الشعب الفلسطيني في الشتات من أجل اكتساب أو الحفاظ على حقوقها المدنية والاجتماعية والإنسانية عموماً، إلى جانب رعاية مصالحها واحتياجاتها المعيشية المباشرة من قبل وكالة الغوث ومؤسسات م. ت. ف. يوفر قاعدة مادية هامة ولا غنى عنها من أجل تمكين جماهير الشتات من تحمل أعباء الاستمرار في وتيرة نضالية متصاعدة صوناً لحقها السياسي والوطني الأساس المتمثل بحق العودة والدفاع عن ومراكمة شروط ممارسة هذا الحق الذي هو ملك لجميع اللاجئين في الضفة والقطاع كما في بلدان الشتات.

ب- تصحيح الوضع الداخلي الفلسطيني وتصليب الجبهة الداخلية وتعزيز لحمتها من خلال:

- توفير المناخات الملائمة وأجواء الثقة والاحترام المتبادل التي تسمح ببدء حوار وطني شامل تشارك فيه جميع القوى الوطنية والإسلامية الفاعلة والفعاليات الشعبية والاجتماعية الوازنة في الوطن والشتات. وأول شروط بناء الثقة المتبادلة إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين في السجون الفلسطينية بما يسمح بمشاركة الجميع في الحوار الذي يجب أن يهدف إلى استعادة الوحدة الوطنية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، وذلك من خلال انتخابات ديمقراطية حرة للمجلس الوطني الفلسطيني تجري على أساس التمثيل النسبي في الوطن وحيثما أمكن في مواقع الشتات.

- تعزيز لحمة المجتمع الفلسطيني، داخل الوطن، عبر تكريس

الديمقراطية واحترام الحريات العامة وحقوق الإنسان وكرامة المواطنين وصون التعددية السياسية واستقلال القضاء وسيادة القانون، وإجراء انتخابات سياسية عامة وانتخابات للمجالس البلدية والقروية، ومكافحة واستئصال الفساد، وإعادة النظر في السياسات الاقتصادية والمالية بما يكبح الهدر ويوقف التبذير ويوجه الموارد المتاحة نحو تحسين مستوى معيشة المواطنين وإطلاق عجلة النمو الاقتصادي.

على أساس جبهة داخلية فلسطينية موحدة ومتينة ومعافاة، وحركة شعبية ناهضة في الوطن والشتات، يمكن الانطلاق نحو الفضاء العربي والدولي لإعادة بناء الإجماع العربي على دعم قضية الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية، وتعزيز وتطوير المساندة الدولية للموقف التفاوضي الفلسطيني، وربط أي انفتاح عربي أو دولي على إسرائيل بمدى انصياعها لقرارات الشرعية الدولية ومتطلبات السلام.

خامساً: المهام واتجاهات العمل

انطلاقاً من إدراكها لمسؤوليتها الوطنية إزاء الاستحقاقات المصيرية التي تبرزها المرحلة القادمة، عملت الجبهة الديمقراطية على تعجيل وتيرة الحوار الثنائي مع فتح كمحطة على طريق تفعيل الحوار الوطني الشامل. وفي هذا السياق جاء لقاء القاهرة الثنائي على أعلى المستويات بين الطرفين بعد جهود ومبادرات من الجبهة الديمقراطية على مساحة عامين وبخاصة مبادرة شباط (فبراير) ٩٧، ومبادرة أيار (مايو) ٩٨ لم يكن هذا اللقاء بدافع تغييرات واقعة أو محتملة في خارطة الاصطفافات الإقليمية في المنطقة، كما يروج البعض، بل هو جاء امتداداً وتتويجاً لعملية حوارية متواصلة منذ شباط (فبراير) ١٩٩٧ كان آخر محطاتها المجلس المركزي الذي انعقد في نيسان (إبريل) الماضي قبل الانتخابات الإسرائيلية وما فتحت عليه من احتمالات تغيير في علاقات القوى الإقليمية. ومما لاشك فيه أن اقتراب استحقاق التفاوض حول الوضع النهائي شكل حافزاً لتعجيل

هذا اللقاء وبات محوراً لمداولاته.

إن البيان المشترك الذي اختتم به لقاء القاهرة (٢٣ آب /أغسطس ٩٩) يلبي إلى حد مقبول الحاجة إلى بلورة الأسس والضوابط التي تمكن من توحيد الصف الفلسطيني لخوض معركة مفاوضات الوضع النهائي بشكل مشترك، بالرغم من استمرار الخلاف حول اتفاقيات أوسلو ونتائجها، والذي أقر البيان بوجوده واستمراره. ومن نافل القول أن مجرد التوصل إلى اتفاق على عناصر البيان المشترك لا يشكل ضمانة للالتزام بها في الممارسة. فالضمانة الوحيدة هي ارتفاع وتيرة الحركة الشعبية الضاغطة من أجل لجم مسلسل التنازلات والالتزام بالضوابط الوطنية. ولكن بيان القاهرة يمكن أن يشكل أساساً لدفع مسيرة الحوار الوطني ولبناء إجماع شعبي يساعد في استنهاض الحركة الجماهيرية الضاغطة على مركز القرار في م.ت.ف والسلطة الفلسطينية باتجاه توفير الضمانات للالتزام بمضامينه.

إن بلورة هذه الأسس والضوابط بغرض توحيد الصف الوطني لخوض معركة مفاوضات الوضع الدائم بشكل مشترك على قاعدة سياسية واضحة (على الرغم من أسبقية هذه الأخيرة على غيرها من القضايا)، لا تعدو كونها أحد وجهي القضية المطروحة على أجندة العلاقات الوطنية. أما الوجه الآخر فعنوانه إرساء مبدأ المشاركة الحقة والتكافؤ في العلاقات الوطنية انطلاقاً مما تقتضيه هذه المرحلة، وهي مرحلة تحرر وطني، من توحيد لجميع القوى على برنامج مشترك. (التكافؤ في هذا السياق لا يترتب عليه بالضرورة التساوي، كما أن مبدأ التمثيل النسبي في الانتخابات لا يترتب عليه توزيعاً متساوياً للمقاعد بل توزيعاً عادلاً يعكس حجم كل طرف وفعاليته ويسمح للجميع، بغض النظر عن الحجوم، المشاركة الفعلية ـ ومن موقع المسؤولية ـ في العمل واتخاذ القرار).

إن مبدأ المشاركة والتكافؤ هو الذي ينبغي اعتماده كناظم للعلاقات

الوطنية بين مختلف القوى وفي العلاقات الثنائية (مع فتح وغيرها من القوى) كي لا يتحول الائتلاف الوطني إطاراً للإلحاق السياسي والاستتباع التنظيمي. ومدى الالتزام بهذا المبدأ لا يؤشر فقط إلى جدية الالتزام بقواعد تضمن علاقات وطنية مستدامة منفتحة على مزيد من التطوير، بل هو الدليل على مدى جدية الالتزام بالأسس والضوابط السياسية المقر اعتمادها قاعدة توافقية لا يجوز اختراقها.

من هنا فإن هذه المهام المتداخلة والمترابطة فيما بينها والقائمة على مبدأ المشاركة السياسية وعلى ما توفره الأسس والضوابط العشرة التي سبق تناولها (والتي وردت بمعظمها في بيان القاهرة) وما تتيحه من إمكانيات واسعة لتقدم مسيرة الحوار الوطني ولاستنهاض الحركة الجماهيرية، هذه المهام سوف تشكل بالضرورة، محور عمل الجبهة الديمقراطية في الفترة القادمة. ونحن مطالبون بالتصدي لها من موقع الاستمرار في نهج المعارضة لاتفاقات أوسلو والنضال من أجل تجاوزها والتحرر من قيودها المجحفة، بما في ذلك معارضة نهج السلطة ورفض المشاركة في مؤسساتها القيادية طالما هي تلتزم بهذه القيود المجحفة وتعمل على قاعدتها. كما نحن مطالبون بالتصدي لها من موقع الاستمرار في النضال من أجل اعتماد الخيار الوطني الذي طرحته مبادرة المؤتمر الوطني العام الرابع للجبهة الديمقراطية طريقاً للخلاص والتحرر من قيود أوسلو.

ومن هذا الموقع فإن المرحلة الجديدة، في ضوء بدء التفاوض حول الوضع النهائي، تتطلب رهن تفعيل دور الجبهة الديمقراطية في مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية (المجلس المركزي، واللجنة التنفيذية) ومشاركتها في مفاوضات الوضع الدائم بمدى التقدم الذي يُحرز على طريق بناء الاجماع على الأسس والضوابط العشرة المار ذكرها والتي تضمن معظمها بيان القاهرة، وبمدى الالتزام والتقيد بالضوابط التي وردت في هذا البيان وبما يكفل المشاركة الحقيقية في صنع القرار ودقة العمل به،

بمـا فـي ذلـك إخضـاع نتـائج مفاوضـات الوضـع الدائـم لاسـتفتاء الشـعب الفلسطيني في الوطن والشتات. ومما لاشـك فيـه أن تعجيـل وتـيرة الحـوار الوطنـي الشامل بهدف التوصل إلى أقصى درجة من التوافق الوطنـي حـول قضايـا الوضـع الدائـم يخدم إلـى أبعد حدود تقدم نسق هذه العمليـة بكـل جوانبها.

مذكرة شرم الشيخ - ١٩٩٩/٩/٤

بعد منتصف ليل السبت في ١٩٩٩/٩/٤ وقع كل من ياسر عرفات رئيس السلطة الفلسطينية وأيهود باراك رئيس حكومة اسرائيل مذكرة شرم الشيخ أطلق عليها اسم «الواي٢» في ختام مفاوضات عسيرة لتفسير اتفاق الواي الأول ووضع رزنامة تنفيذه. وقد دمج الاتفاق ما تبقى من المرحلة الانتقالية مع مفاوضات الحل النهائي التي يفترض أن تبدأ يوم ٩/١٣ وتنتهي في التاريخ نفسه لكن بعد عام.

حضر التوقيع شهودا الرئيس المصري حسني مبارك، والملك الأردني عبد الله ووزيرة خارجية الولايات المتحدة مادلين أولبرايت والوفد المرافق لها. فيما يلي نص الاتفاق

نص الاتفاق

مذكرة شرم الشيخ بجدول زمني لتنفيذ التزامات الاتفاقات الموقعة واستئناف مفاوضات الوضع النهائي.

تلتزم الحكومة الاسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية (م. ت. ف) بالتنفيذ الكامل والمتبادل للاتفاق الانتقالي ولجميع الاتفاقات المعقودة بين الجانبين منذ أيلول ١٩٩٣ (لاحقاً الاتفاقات السابقة)، وجميع الالتزامات العالقة المترتبة من الاتفاقات السابقة، ودون الاجحاف بالمتطلبات الاخرى للاتفاقات السابقة، اتفق الجانبان على ما يلي:

١- مفاوضات الوضع النهائي

أ- في سياق تنفيذ الاتفاقات السابقة سيستأنف الجانبان مفاوضات الوضع النهائي بشكل مكثف وسيبذلان كل جهد مستطاع للتوصل إلى هدفهما المشترك باتفاق سلام نهائي على أساس جدول الأعمال المتفق عليه،

القضايا المحفوظة لمفاوضات الوضع النهائي، وقضايا أخرى ذات اهتمام مشترك.

ب - يعيد الجانبان تأكيد فهمهما بأن مفاوضات الوضع النهائي ستقود إلى تنفيذ قراري مجلس الأمن الدوليين «٢٤٢» و«٣٣٨».

ج - سيبذل الجانبان جهوداً حثيثة للتوصل إلى اتفاق اطار حول كافة مسائل مفاوضات الوضع النهائي خلال خمسة أشهر من استئناف مفاوضات الوضع النهائي.

د - سيتوصل الجانبان إلى اتفاق شامل حول كافة مسائل مفاوضات الوضع النهائي خلال عام من استئناف مفاوضات الوضع النهائي.

هـ - مفاوضات الوضع النهائي ستستأنف بعد تنفيذ المرحلة الأولى من الافراج عن المعتقلين والنبضة الثانية من المرحلة الأولى والثانية من إعادات الانتشار، وبما لا يتعدى ١٣ أيلول ١٩٩٩. في مذكرة واي ريفر أبدت الولايات المتحدة الأميركية استعدادها لتسهيل هذه المفاوضات.

٢ - المرحلة الأولى والمرحلة الثانية من اعادات الانتشار

يتعهد الجانب الإسرائيلي بالآتي فيما يتعلق بالمرحلة الأولى والمرحلة الثانية من اعادات الانتشار:

أ - في الخامس من أيلول ١٩٩٩ ينقل ٧٪ من المنطقة «ج» إلى المنطقة «ب».

ب - في ١٥ تشرين الثاني ١٩٩٩ ينقل ٢٪ من المنطقة «ب» إلى المنطقة «أ» و٣٪ من المنطقة «ج» إلى المنطقة «ب».

ج - في ٢٠ كانون الثاني ٢٠٠٠ ينقل ١٪ من المنطقة «ج» إلى المنطقة «أ» و١,٥ ٪ من المنطقة «ب» إلى المنطقة «أ».

٣ـ الإفراج عن المعتقلين

أ- سيشكل الجانبان لجنة مشتركة لمتابعة القضايا المتعلقة بالإفراج عن المعتقلين الفلسطينيين.

ب- الحكومة الإسرائيلية ستفرج عن المعتقلين الفلسطينيين الذين ارتكبوا مخالفاتهم قبل ١٣ أيلول ١٩٩٣ والذين اعتقلوا قبل ٤ أيار ١٩٩٤.

ستتفق اللجنة المشتركة على أسماء المعتقلين الذين سيتم الافراج عنهم في المرحلتين الأولى والثانية، وسيوصى بهذه الأسماء للجهات المعنية من خلال لجنة المراقبة والتوجيه.

ج- المرحلة الأولى من الافراج عن المعتقلين ستنفذ في الخامس من أيلول، وستشمل ٢٠٠ معتقل ـ المرحلة الثانية ستنفذ في ٨ تشرين الأول وستشمل ١٥٠ معتقلاً.

د- ستوصي اللجنة المشتركة بقوائم أسماء اضافية للإفراج عنها للجهات المعنية من خلال لجنة المراقبة والتوجيه.

هـ- سيفرج الجانب الاسرائيلي عن معتقلين اضافيين قبل شهر رمضان القادم.

٤ـ اللجان

أ- ستبدأ لجنة المرحلة الثالثة من اعادات الانتشار أعمالها بما لا يتعدى ١٣ أيلول ١٩٩٩.

ب- لجنة المراقبة والتوجيه، وجميع اللجان الانتقالية (اللجنة المدنية، اللجنة الاقتصادية المشتركة، اللجنة الأمنية المشتركة، اللجنة القانونية، لجنة شعب لشعب) اضافة إلى لجان مذكرة واي ريفر ستستأنف /تبدأ أعمالها كما هي الحالة، بما لا يتعدى ١٣ أيلول ١٩٩٩ وسيكون على جدول أعمال لجنة المراقبة والتوجيه ضمن الأمور الأخرى لعام

٢٠٠٠ مشاريع السلطة الفلسطينية والدول المانحــة فـي المنطقـة «ج» ومسألة المناطق الصناعية.

ج - اللجنة الدائمة للنازحين ستستأنف أعمالها فـي الأول مـن تشـرين الأول ١٩٩٩ (المادة ٢٧، الاتفاق الانتقالي).

د - بما لا يتعدى ٣٠ تشرين الأول ١٩٩٩، سينفذ الجانبان توصيات اللجنـ الاقتصادية المشتركة المؤقتة (المادة ٣-٦ مذكرة واي ريفر).

٥ - الممر الآمن

أ - سيبدأ تشـغيل الممـر الأمـن الجنوبـي لحركـة الأشــخاص والمركبــات والبضائع في الأول من تشرين الأول ١٩٩٩ (الملحق رقـم ١، المـاد ١٠- الاتفاق الانتقـالي)، اسـتناداً لتفـاصيل التشـغيل التـي سيتم الاتفـاق عليها ضمن بـروتوكول الممر الآمن التي سيتفق عليهـا بيـن الجـانبير بما لا يتجاوز ٣٠ أيلول ١٩٩٩.

ب - الجانبان سيتفقان على الموقع المحدد لنقطة العبور للممر الآمن الشمالي كما هو محدد في الملحق الأول، المادة ١٠، الفقرة ٤ ـ ج من الاتفـاق الانتقالي بما لا يتجاوز ٥ تشرين الأول ١٩٩٩.

ج - بـروتوكول الممر الآمن المطبـق علـى المسـار الجنوبـي للممـر الآمـ سيطبق على المسار الشمالي للممر الآمن مع التعديلات المتفق عليها.

د - بعـد الاتفـاق علـى مكــان نقطـة العبـور للممـر الشـمالي، سيبدأ ببنـا المنشـآت المطلوبـة والاجـراءات المطلوبـة وسـيكون بشـكل متواصـل وفي نفس الوقت ستقام منشآت مؤقتة للمسار الشـمالي، بمـا لا يتجـاو أربعة أشهر من الاتفاق على المكان المحدد لنقطة العبور.

هـ - بين الفترة الممتدة بين تشغيل نقطة العبور للمسار الجنوبـي مـن الممـ الآمن، ونقطة العبور للمسار الشمالي من الممر الآمن، ستقوم اسـرائيـ

بتسهيل اجراءات الحركة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، باستخدام طرق غير تلك المخصصة للمسار الجنوبي من الممر الآمن.

و ـ مواقع نقاط العبور ستكون دون الاجحاف بمفاوضات الوضع النهائي (الملحق ١، المادة ١٠، الفقرة هـ، الاتفاق الانتقالي).

٦ ـ ميناء غزة البحري

اتفق الجانبان على المبادئ التالية لتسهيل بدء بناء ميناء غزة البحري، وهذه المبادئ لن تجحف أو تستبق نتائج مفاوضات الوضع النهائي:

أ ـ يوافق الجانب الاسرائيلي على أن يبدأ الجانب الفلسطيني بأعمال البناء بميناء غزة البحري في ١ تشرين الأول ١٩٩٩.

ب ـ يتفق الجانبان، على أن تشغيل ميناء غزة البحري لن يبدأ قبل الاتفاق على بروتوكول ميناء غزة البحري بكافة جوانبه، بما يشمل الأمن.

ج ـ ميناء غزة البحري، حالة خاصة، مثل مطار غزة، نظراً لوقوعه في منطقة تقع تحت مسؤولية الجانب الفلسطيني، وسيستخدم كمعبر دولي، لهذا وإلى أن يتم الاتفاق على البروتوكول المشترك لميناء غزة البحري، فإن جميع النشاطات والترتيبات المتعلقة ببناء الميناء ستكون وفقاً لمواد الاتفاق الانتقالي، وخاصة تلك المتعلقة بالمعابر الدولية، كما تم اعتمادها بالنسبة لبروتوكول مطار غزة.

د ـ سيضمن البناء ترتيبات مناسبة للفحص الأمني للأشخاص والبضائع اضافة إلى انشاء منطقة محددة للفحص داخل الميناء.

هـ ـ في هذا السياق فإن الجانب الاسرائيلي سيسهل وبشكل مستمر الأعمال المتعلقة ببناء ميناء غزة البحري وبما يشمل الحركة من وإلى الميناء للسفن، والمعدات، والمصادر والمواد المطلوبة لبناء الميناء.

و ـ الجانبان سينسقان مثل هذه الأعمال، بما يشمل التصاميم والحركة من خلال آلية مشتركة.

٧ ـ قضايا الخليل

أ- شارع الشهداء في الخليل سيفتح لحركة المركبات على مرحلتين. نفذت المرحلة الأولى وستنفذ المرحلة الثانية بما لا يتعدى ٣٠ تشرين الأول ١٩٩٩.

ب ـ الحسبة سيتم فتحها بما لا يتعدى ١ تشرين الثاني ١٩٩٩، استناداً إلى الترتيبات التي ستقدم الاتفاق عليها بين الجانبين.

ج ـ ستجتمع لجنة ارتباط على مستوى عال، بما لا يتعدى ١٠ أيلول ١٩٩٩، لمراجعة وضع الحرم الإبراهيمي/ قبر الأنبياء (الملحق رقم ١، المادة ٧، الاتفاق الانتقالي، واستناداً إلى ورقة النقاش الأميركية بتاريخ ١٥ كانون الثاني ١٩٩٨)

٨ ـ الأمن

أ ـ الجانبان، واستناداً إلى الاتفاقات السابقة سيعملان لضمان التعامل الفوري والفعال مع كافة الحوادث التي تشمل أعمال عنف وارهاب أو التهديد بها أو التحريض، سواء ارتكبت من فلسطينيين أو اسرائيليين، ولتحقيق ذلك سيتعاونان في تنسيق السياسات والنشاطات وتبادل المعلومات، وكل جانب سيرد على حدوث أو احتمال حدوث أعمال عنف وارهاب أو تحريض، وسيتخذان كل الإجراءات لمنع حدوثها.

ب ـ استناداً إلى الاتفاقات السابقة، يتعهد الجانب الفلسطيني بتنفيذ مسؤولياته الأمنية والتعاون الأمني، والتزاماته المستمرة وقضايا أخرى بناء على الاتفاقات السابقة، وبما يشمل وبالتحديد، التزامات مذكرة واي ريفر:

١- استمرار جمع الأسلحة غير المشروعة وبما يشمل التقارير.

٢- اعتقال المشبوهين وبما يشمل التقارير.

٣- نقل القائمة بأسماء الشرطة الفلسطينية للجانب الإسرائيلي، وبما لا يتعدى ١٣ أيلول ١٩٩٩.

٤- بدء مراجعة القائمة من خلال لجنة المراقبة والتوجيه بما لا يتعدى ١٥ تشرين الأول ١٩٩٩.

٩ - يدعو الجانبان الدول المانحة للوفاء بالالتزامات والدعم المالي للتطوير الاقتصادي الفلسطيني ولعملية السلام الفلسطينية ـ الإسرائيلية.

١٠- اقراراً منهما بخلق أجواء ايجابية للمفاوضات سيمتنع الجانبان عن اتخاذ خطوات من شأنها تغيير وضع الضفة الغربية وقطاع غزة استناداً إلى الاتفاق الانتقالي.

١١- الالتزامات المحددة بتواريخ تقع في الأعياد وأيام السبت، سيتم تنفيذها في يوم العمل التالي.

تدخل هذه المذكرة حيز التنفيذ بعد أسبوع من توقيعها.

تمت ووقعت في شرم الشيخ ـ اليوم: السبت الرابع من أيلول ١٩٩٩(١)

عن منظمة التحرير الفلسطينية	عن الحكومة الإسرائيلية
سيادة الرئيس ياسر عرفات	السيد ايهود باراك

وبشهادة

عن جمهورية مصر العربية	عن الولايات المتحدة الأميركية
الرئيس حسني مبارك	مادلين اولبرايت

عن المملكة الأردنية الهاشمية

جلالة الملك : عبد الله بن الحسين

---

(١) لأسباب تقنية فان تنفيذ (المادة ٢-أ) والمرحلة الأولى المذكورة (من المادة٣ ـ ج) ستنفذ خلال أسبوع من توقيع هذه المذكرة.

البيان المشترك
الصادر عن جلسات الحوار بين

الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين وحركة فتح
[القاهرة ٢٢-١٩٩٩/٨/٢٣]

بحضور الأخ الرئيس ياسر عرفات رئيس دولة فلسطين، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، والأخ أبو الأديب رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، عقد وفد قيادي من حركة فتح سلسلة اجتماعات في القاهرة مع وفد قيادي من الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين برئاسة الرفيق نايف حواتمه الأمين العام للجبهة.

وفي أجواء ودية ومسؤولة تدارس الوفدان التطورات المفصلية التي تشهدها القضية الوطنية الفلسطينية في ضوء انتهاء الفترة الزمنية المحددة للمرحلة الانتقالية وفق الاتفاقات ونتائج الانتخابات الاسرائيلية، واقتراب استحقاق المفاوضات حول الوضع النهائي. وتم الاتفاق على إعلان ما يلي:

١- يؤكد الطرفان على ضرورة تعجيل الخطوات التحضيرية الهادفة إلى إعلان دولة فلسطين سيادتها على الأرض الفلسطينية في الضفة الغربية بما فيها القدس وقطاع عزة، حتى حدود الرابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧، تجسيداً لإعلان الاستقلال الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني في ١٩٨٨/١١/١٥، باعتبار ذلك حقاً فلسطينياً غير خاضع للتفاوض أو النقض وضرورة تنفيذ قرار المجلس المركزي بهذا الشأن وتفعيل لجانه واستئناف جلساته.

٢- يرى الوفدان أن خطورة التحديات المصيرية التي تبرزها مرحلة المفاوضات حول الوضع النهائي تتطلب تلاحم جميع القوى الوطنية والإسلامية الفاعلة لمواجهة استحقاقاتها بصف موحد، بصرف النظر

عن الخلافات إزاء اتفاقيات اوسلو.

إن القضايا التي تتناولها مفاوضات الوضع النهائي تشكل جوهر القضية الوطنية الفلسطينية وفي ضوئها سيتقرر مستقبل شعبنا في فترة زمنية طويلة قادمة، وهي لذلك قضايا تتطلب درجة عالية من التوافق الوطني المشاركة الجماعية. ومن هذا المنطلق توجه المجتمعون بالنداء إلى جميع قوى شعبنا السياسية والاجتماعية والفعاليات الشعبية في الوطن والشتات للمشاركة في حوار وطني شامل لبلورة الموقف الفلسطيني في مفاوضات الوضع النهائي وتدعيمه وذلك على الأسس الآتية.

- **أولاً:** الاستناد إلى قرارات الشرعية الدولية بما يضمن تطبيق تلك القرارات بما فيها ٢٤٢ و٣٣٨، والأرض مقابل السلام وسائر قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وبما يكفل تحقيق ما يلي:

أ - الانسحاب الاسرائيلي الكامل إلى حدود الرابع من حزيران (يونيو) عام ١٩٦٧.

ب - إبطال الضم الاسرائيلي للقدس العربية عملاً بقرارات مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و٢٥٢ لعام ١٩٦٧ والقرار ٤٧٨ لعام ١٩٨٠ وتحقيق الانسحاب الاسرائيلي التام منها وعودتها إلى السيادة الفلسطينية عاصمة لدولة فلسطين.

ج - إنهاء البنية الاستيطانية باعتبار الاستيطان عملاً غير شرعي ومناقضاً لقرارات الشرعية الدولية وبخاصة قرار مجلس الأمن ٤٦٥ لعام ١٩٨٠

د - التمسك بحقوق اللاجئين وفقاً لقرارات الشرعية الدولية وبخاصة القرار ١٩٤ الذي يكفل لهم حق العودة.

هـ - ممارسة الشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره بحرية بما يجسد دولته المستقلة واستعادة سيادتها الكاملة غير المنقوصة على أرضه في الضفة الفلسطينية بما فيها القدس وقطاع غزة.

★ **ثانيا:** تتولى اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية الإشراف على المفاوضات حول الوضع النهائي باعتبار المنظمة الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ويدعو الطرفان اللجنة التنفيذية لإيجاد الصيغة المناسبة التي تكفل مشاركة جميع القوى الفاعلة في ذلك.

★ **ثالثا:** دعوة اللجنة التنفيذية ورئاسة المجلس الوطني الفلسطيني لدراسة إمكانية استفتاء الشعب الفلسطيني على اتفاق الوضع النهائي وبحث الآليات المناسبة لذلك.

★ **رابعا:** يتفق الطرفان على ضرورة تفعيل مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية على أسس ديمقراطية وائتلافية تتسع لجميع القوى الفاعلة تكريساً لدور المنظمة كممثل شرعي وحيد لشعبنا الفلسطيني في جميع أماكن تواجده.

★ **خامسا:** أكد الطرفان على أهمية تكريس الديمقراطية لبناء المجتمع الفلسطيني وتعزيز لحمته باحترام الحريات العامة والتعددية السياسية واستقلال القضاء وسيادة القانون، وتفعيل حركة شعبنا في الشتات دفاعاً عن حقهم في العودة إلى ديارهم ورفض مخططات التوطين والتهجير ورعاية مصالحه المباشرة.

★ **سادسا:** اتفق الطرفان على تشكيل لجنة ثنائية لمتابعة تنفيذ ما تم الاتفاق عليه. وتوجه المجتمعون وبتحية الفخر والاعتزاز إلى أبطالنا الأسرى في سجون الاحتلال مؤكدين أن النضال من أجل الإفراج الفوري عنهم دون تمييز ودون قيد أو شرط سيبقى على رأس سلم أولويات العمل الوطني.

وفي الختام حيا المجتمعون جمهورية مصر العربية الشقيقة وعبروا عن تقديرهم لدورها في دعم القضية العادلة لشعبنا الفلسطيني ونضاله من أجل حقوقه الوطنية. وتوجهوا بالشكر إلى سيادة الرئيس محمد حسني مبارك لاستضافته هذا اللقاء.

القاهرة

في ٩٩/٨/٢٣

فهرس